مجلس التعاون العربي والمستقبل

في المنظور الاجتماعي والثقافي

رؤية استشرافية لعام 2025م

(مسودة أولى للمناقشة، لا يسمح بالنقل منها أو الإشارة إلى جزء أو كل ما جاء فيها دون إذن المؤلف)

الدكتور محمد غانم الرميحي(*)

---

* كاتب ورئيس تحرير صحيفة (أوان) يومية تصدر في الكويت

ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي لندوة التنمية في دول الخليج– البحرين 9/8 فبراير 2008

المحتويــات

الموضـــــوع	الصفحة
مقدمـة	2
– ضوابط قيود الرؤية المستقبلية	5
– دول الخليج والعولمة	7
– وضع التعليم ومستقبله في دول الخليج العربي	9
– توقعات لمستقبل التعليم في دول الخليج العربي 2008–2015م	13
– مستقبل الثقافة في دول الخليج العربي	17
– مستقبل الإعلام والاتصال في دول الخليج العربي	20
– وضع الثقافات المحلية الوطنية في ضوء الاتصال الحديث	23
– التنمية البشرية والتركيبة السكانية في دول الخليج العربي (ملاحظات وتوقعات)	26
– شروط المشاركة الفاعلة في التنمية الخليجية	28
– تطور المجتمعات الخليجية وأثرها في التركيبة السكانية	31
– وضع المرأة في مجتمعات دول الخليج العربي	37
– وضع الشباب الخليجي في مستقبل العولمة	39
– الشباب والوعي السياسي	41
– الديموقراطية والحريات ونظم الحكم في دول مجلس التعاون	44
المراجع	47
الجداول :	
جدول (1)	30
جدول (2)	31
جدول (3)	34
جدول (4)	36

مقـــــــدمة

يحتاج الباحث المدقق الذي يكتب عن المستقبل وعن التغيرات التي قد تطرأ على الإنسان والمجتمع ونظمه وأنساق القيم فيه، يحتاج إلى إدراك حجم المسؤولية وحُسن التقدير في هذا الجانب، حتى لا يجنح به الخيال في التصور أو الذهاب إلى آفاق بعيدة عن الواقع المادي والاجتماعي من حوله، فتجيء دراسته – حينئذ – أقرب إلى الروايات أو القصص الخيالية التي قد لا تجد لها تمثيلا على أرض الواقع، على نحو ما ذهب إلى ذلك كُتَّاب وأدباء كثيرون في بعض كتاباتهم مثل جورج أورويل George Orwell وأولد هكسلي Aldous Huxley ، ممن تعرضوا للكتابة في هذا المجال ، أو ما يمكن أن نسميه بالرؤية المستقبلية، التي كانت في كثير منها أقرب إلى الخيال الأدبي الحالم، منها إلى الواقع!! ولو أن هذا الخيال في بعضه أصبح قريبا من الحقيقة.

فاستشراف المستقبل أو محاولة رسم صورة أو ملامح له بطريقة ما هو موضوع "إنساني" لارتباطه بمصير الإنسان في عمومه، وله علاقة بـ (ينبغيات) كامنة في عقل الكاتب، نابعة مما يريد أن يتحقق أو يرغب في عدم التحقق في المستقبل، أو هي إسقاط مباشر على المستقبل من الحاضر. فالمخاطرة هنا كبيرة.. ومع ذلك فسوف أحاول..

والباحث في هذا المجال عادة ما يتخذ عدداً من الوسائل والأساليب التي تعتمد في منطلقاتها على "التخمين" أو التنبؤ Prediction ، استطرادا من واقع الحال من أجل استنباط الاتجاهات العامة في المستقبل، أو رسم صورة "عملية" افتراضية لملامح هذا المستقبل، والصعوبة بجانب امتناع موضوعي، تكمن في عدم وجود معطيات يمكن البناء عليها، ولاسيما في الدول النامية عموماً، ودول منطقة الخليج العربي بوجه خاص، حيث نفتقر إلى "قاعدة معلوماتية" قريبة إلى الدقة.

وعلينا أن نتذكر هنا موقفا فلسفيا لباحث بريطاني هو أنطوني غيدنز، أستاذ الاجتماع في مدرسة لندن للاقتصاد، وكان حتى وقت متأخر مستشارا لرئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير، في نظريته الشهيرة في أن علم الاجتماع يخطئ إذا سار في إثر العلوم الاجتماعية، أملا في اكتشاف قوانين عامة للسلوك الاجتماعي، كما أنه يخطئ إن بقي في إطار الوصف والتفسير للظواهر، فيجب أن ينظر إلى علم الاجتماع بوصفه "نشاطا نقديا"، من هنا فإن "الخيال السوسيولوجي" يلعب دورا هاما في "توقع المستقبليات البديلة".

بكلمات: فإن علم الاجتماع من مهامه الرئيسة "نقد الأشكال الاجتماعية القائمة، وتوقع بدائلها"

ويجب التنويه إلى أن البحث في المستقبل في ظل أوضاع تبعث على التفاؤل أو التشاؤم فيه الكثير من المجازفة، وتزداد هذه المجازفة خطورة في ظل عالم يتسم بثورة المعلومات، وتطور هائل لوسائل التقنية في جميع المجالات، وأن كل شيء في "القائم" من الأمور، عرضة للتغير والتبدل بشكل جذري في غضون سنوات معدودة على أصابع اليد الواحدة على عكس ما يتوقع كثيرون.

ونظراً إلى أنه من الصعوبة بمكان إخضاع الظواهر الإنسانية والاجتماعية للقياس الدقيق أو "بالمسطرة" – كما يقولون – فإن الحذر أو التحفظ وارد فيما يطرحه الباحثون أصحاب تلك الرؤى أو التنبؤات المستقبلية في المجال "الإنساني" ، أعني مجال الدراسات الاجتماعية والإنسانية بشكل عام.

ولابد من التسليم بأن النقص الذي تعانيه حقول البحث العلمي في مجال الدراسات الاجتماعية في منطقة الخليج "والمنطقة العربية" فيما يتعلق بإمكانية التنبؤ بدرجة عالية من الضبط والدقة في نتائج أو احتمالات الآراء والمقترحات التي تتمخض عن دراساتها لمشكلات المجتمع، هو الذي يجعل تلك البحوث والدراسات الاجتماعية تتسم بالتخمين أو التقريب في رصدها لأحداث المستقبل، الأمر الذي يجعل عنصر الفشل أو الخطأ في تنبؤاتها أو توقعاتها وارداً.

ولدي ثلاثة شواهد في هذا الموضوع، الأول هو ما كتبه المرحوم فكري أباظة، وهو من الكتاب المصريين الكبار في منتصف القرن الماضي، حيث نشرت مجلة الهلال القاهرية عام 1950 توقعات لكبار الكتاب عن "مصر عام 2000" من ضمن ما توقع، أن تكون بريطانيا مدينة لمصر بمبلغ كبير من الجنيهات الإسترلينية، وأن يصبح عدد سكان مصر عام 2000 ثلاثين مليون نسمة. حقيقة الأمر أن الجنيه الإسترليني أصبح سبع جنيهات مصرية، ومصر غارقة في الدين الخارجي، وعدد سكانها وصلوا إلى سبعين مليون نسمة!! عندما حل عام 2000 م!!

الشاهد الثاني هي اللجنة التي شكلها الكونغرس الأميركي عام 1935 لتوقع ما سوف يكون عليه العلم والتقنية في النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت اللجنة مكونة من أفضل العقول الأميركية العلمية، بعد تقديم تقريرها عام 1938 فاتها أن تتنبأ– من بين أمور أخرى– اكتشاف البنسلين أو الرادار، وقالت من بين توقعاتها إن "الطائرات لن تستطيع أن تطير بأكثر من سرعتها المعروفة آنذاك" طبعا الطائرات أصبحت سرعتها أسرع من سرعة الصوت قبل أن ينقضي القرن!!

الثالثة هي إطلالة كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأميركية وهي بعمر العاشرة إلى سور البيت الأبيض، وقولها لعائلتها آنذاك: –كما قال كتاب صدر حديثا عن حياتها– "سأكون هنا في يوم من الأيام"، وبالفعل أصبحت هناك في البيت الأبيض بعد انقضاء أربعة عقود من عمرها...

ومع ذلك فمن الإنصاف القول بأن بعض الآراء والتنبؤات التي جاءت في بعض الكتب والمؤلفات والكتابات التي تناولت "رؤى المستقبل" أو "صناعة المستقبل" لدى أصحابها منذ عقود طويلة، تحقق بعضها بالفعل خلال سنوات النصف الأخير من القرن العشرين المنصرم.

وليس غريباً أن العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين شهدت شيوع الاهتمام بالدراسات المستقبلية لدرجة كبيرة وملحوظة، وبأكثر مما عرفته العقود والسنوات السابقة.

وذلك لأن التخطيط للمستقبل أصبح سمة ضرورية من سمات الدول الصناعية الحديثة، ولابد أن نشير إلى أن استشراف المستقبل، أو بالأحرى رسم ملامح له، أمر يصعب دراسته بمعزل عن الماضي، أو بعيداً عن فهم معنى الحاضر، فليس الماضي مجرد أحداث انتهت وانقضت، وغني عن البيان أن هناك نوعا من "الاستمرار" أو التداخل بين المنظورات الثلاثة، الماضي والحاضر والمستقبل، بحيث يمكننا القول:

إن الماضي "يعيش" في الحاضر ويتمثل في المستقبل... فمن طريق التأويلات والتقييمات المتعلقة بالماضي يصبح هذا الماضي ذا معنى وواقعية في الحاضر والمستقبل معاً.[1]

([1]) عالم الغد (مقال) للدكتور أحمد أبو زيد، بمجلة عالم الفكر، مج / 4 / ع / 1 / أبريل – يونيو/ 1973م، وزارة الإعلام – الكويت – ص 7

ولدينا هنا عقبتان في الفضاء العربي، الأولى هي أن هناك كثيرا من الكتاب والمعلقين يرون أن "ماضي" العرب أفضل من حاضرهم، وربما مستقبلهم، كما يرى كثيرون أن المستقبل "مظلم" أخذا بما يفرزه الحاضر. أما إذا نظرنا إلى الخليج فإن الأقرب إلى المنطق "إن استخدمنا العقل" أن المستقبل سيتغير بدرجة كبيرة، إلى درجة أن الأجيال القادمة لن ترى أن الجيل الذي سبقها قد "تصرف" في الثروة والسلطة تصرفا حصيفا. ذلك لأن هذه الفورة الاقتصادية التي شهدها جيلنا معتمدة على مصدر تعب المراقبون في الإشارة إليه بأنه مصدر ثروة "ناضب". وليس جديدا القول إن مجتمعات الخليج قد تصبح إما "مدنا مهجورة" خاوية على عروشها بالتعبير الأدبي، كما حدث لمدن الذهب في أميركا الجنوبية، وإما أن تصبح ذات اقتصاد نام ومتطور كما هي سنغافورة وكما هي هون كونغ يشار إليها بالبنان. كل ذلك يعتمد على السياسات المتخذة اليوم. وهي سياسيات في بعضها إيجابية وفي بعضها الآخر قصور.

ضوابط (قيود) الرؤية المستقبلية

من سمات الموقف الصحيح في الحديث عن المستقبل ضرورة مراعاة الضوابط أو ما نسميه بـ "قيود الرؤية الاستشرافية" للمستقبل، بالنسبة إلى منطقة دول الخليج العربي، وهذه الضوابط أو القيود تتمثل في ثلاثة أمور هي:

1- الاعتراف بحقيقة الأوضاع التي تحيط بدول الخليج والضغوط الأمنية والاقتصادية التي تؤثر على حركة المجتمع من جهة، وعلى حرية حركة صانعي القرار تجاه المستقبل من جهة أخرى.

2- عدم الإفراط في الثقة بافتراض استقلال الإرادة "المحلية" وكذلك عدم الإفراط أو الشعور بالعجز عن التأثير في المستقبل أو اليأس تجاهه في رؤيتنا لهذا المستقبل.

3- لابد من التحذير من خطر الاستسلام للاعتقاد أو الظن بأن المستقبل هو مجرد امتداد للحاضر أو للاتجاهات التي سادت في الماضي القريب في مجتمعات دول الخليج.

وتبدو أهمية هذا التحذير في لفت الانتباه إلى عدم الاكتفاء بملاحظة ما يجري على السطح من أحداث دون التفكير فيها والغوص إلى أعماقها. لأنه "كلما زادت قدرة

المرء على التمييز بين العوامل الثانوية والعوامل الحاسمة، ازدادت قدرته على التنبؤ بما يمكن أن يأتي به المستقبل، دون أن يغفل بالطبع احتمال وقوع المفاجآت إغفالاً تاماً"[1].

في ضوء هذه الملاحظات أو التحذيرات يمكن لهذه الورقة أن تسهم في تقديم رؤية عملية موجزة لاستشراف مستقبل دول الخليج العربي في عام 2025، وهو موعد ليس "بالبعيد" من المنظور الاجتماعي والثقافي، حيث تعتمد "الورقة" في "منهجها" خطين متوازيين أو سيناريوهين لها، وهما:

(1) حال دول الخليج العربي في ظل تأثيرات العولمة وتداعياتها على المنطقة بصفة خاصة، والشرق الأوسط بصفة عامة. ومدى تأثير ظاهرة العولمة في كثير من المجالات، مثل: التعليم، الثقافة، الاقتصاد، الممارسة الديموقراطية وأنظمة الحكم، وضع المرأة العربية الخليجية في المستقبل، طبيعة العلاقات "البينية" لدول المنطقة... إلى آخره من تلك القضايا والمشكلات التي تفرض وجودها على واقع تلك الدول.

(2) مستقبل دول الخليج العربي "من المنظور الاجتماعي" في ظل ارتفاع أسعار النفط كمورد رئيسي للطاقة والآثار المرتبطة بذلك الارتفاع على المنطقة بأسرها.. وماذا سيكون وضع تلك الدول في حال ما إذا تم الوصول إلى طاقة "بديلة" من الممكن أن تؤدي إلى تراجع المجتمعات الصناعية، أو على الأقل، تقلل من اعتمادها على النفط الخليجي كمورد رئيسي للطاقة؟

ومن ثم ستتناول " الورقة " موضوعها هذا من خلال العناصر الرئيسية الآتية:

- مستقبل التعليم والثقافة في دول الخليج العربي.
- الثقافة ودورها في مستقبل دول الخليج.
- مستقبل الإعلام والاتصال في دول مجلس التعاون الخليجي.
- التنمية البشرية والتركيبة السكانية.

([1]) د. جلال أمين ، مستقبليات ، كتاب الهلال ، 2004 م ، ص 17

- وضع المرأة الخليجية، ووضع الشباب ومنظومة العلاقات الاجتماعية المستقبلية.
- الشباب في الخليج والعولمة والمستقبل.
- الديموقراطية والحريات ونظم الحكم في دول مجلس التعاون.

دول الخليج والعولمة

في ظل ما يجري في العالم من حولنا، فإن الصورة في المنطقة ليست وردية أو مطمئنة، فهناك ضعف وتفكك عربي، إذا ما استمرا فإنهما يهددان بالتهميش الكلي للدول العربية – ودول الخليج من ضمنها بالطبع – وإخراجها من أي منافسة إقليمية أو دولية لعدم تمكنها من ذلك بين دول العالم في السنوات القادمة. الأمر الذي يجعل التحديات التي تواجهها دول الخليج العربي من أكبر التحديات على مستوى المنطقة العربية بأسرها، قد تصل إلى "اختلال جغرافي وإنساني" وخصوصا أن هناك حزمة كبيرة من المشكلات المتشابكة والمعقدة على تلك الدول أن تتجاوزها لتستطيع مواكبة التطورات العالمية المتسارعة في الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين للألفية الثالثة.

والعولمة: مصطلح، يعني فيما يعنيه تأثيرات شاملة، منطلقها العالم الغربي الصناعي **(**إلا أنها لم تعد حكرا عليه، فقد أصبحت دول مثل الصين والهند، مشاركة في تحريك العولمة بعد أن كانت راكبة في القطار فقط**)**. أما دول مجلس التعاون، من بين دول أخرى، فهي مثقلة بتأثيرات العولمة، مما يؤدي إلى التشابه في الكثير من الممارسات، وتشمل: السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية والأخلاق والأعراف والتقاليد والقيم وغير ذلك.

إلا أن العولمة لا تتوقف هناك بل إنها تتجاوز في التأثير ذلك إلى تخفيض أو إلغاء الحدود السياسية والجغرافية بين الدول.

إن الهدف المعلن من العولمة هو إزالة الحواجز، وتقليل الفروقات المتراكمة بين المجتمعات الإنسانية المختلفة لسيادة الأسواق الحرة، وانتقال رأس المال وآليته التي ترفض

أي قيود أو ضوابط أو حدود، منطلقة من حرية تداول السلع والخدمات، ومعتمدة على أفكار فلسفية، منها الأسواق الحرة، وحقوق الإنسان والمشاركة العامة، والشفافية والمساءلة.

فانتشار المعلومات والمشاركة فيها وتذويب الحدود أو إزالتها، هي بعض أهداف العولمة، التي يمكن أن تستفيد منها دول العالم الثالث، ومنها منطقة الخليج إن هي وضعت سياسات تؤدي إلى تعزيز الاستفادة من نتائج العولمة.

وكما أشرنا في دراسة سابقة فإن: "العولمة ليست ظاهرة جديدة كفكرة... فقد وجدت منذ وجد الاتصال الإنساني... ولكن سرعتها وتأثيرها على كثير من مظاهر النشاط الإنساني وخاصة الاقتصادي، والمعلوماتية هي التي تتغير، ومع ظهور وانتشار الاقتصاد الإلكتروني ونمو الشركات ذات النشاط الدولي (الشركات متعدية الجنسية) والاتصال الإلكتروني (ثورة المعلومات) ظهرت فكرة العولمة في المجال الثقافي"[1] وروج لها بشكل ملحوظ حول العالم.

ولا شك أن العولمة تحمل العديد من الإيجابيات إذا أُحسن التعامل معها بذكاء وفطنة، واستطاع المجتمع العربي والإسلامي لدول الخليج العربية أن يضع الخطط العلمية ليمسك بزمام المبادرة، لأن هذه الظاهرة تعطينا الفرصة لنقدم ما لدينا من حجج عقلية وأدلة منطقية يمكن أن نقنع بها العالم، كما أنها ستحرك المياه الراكدة في هذه الدول، وتفتح أذهان شعوبها إلى أنماط جديدة من أنواع الحياة في مختلف المجالات. "فالعولمة ليست شراً مطلقاً، بل إنها تحمل في طياتها جانباً من معاني الخير والتقدم للبشرية"[2].

إلا أن مجتمع الخليج منقسم اليوم بين موقفين تجاه العولمة؛ الأول رافض مظاهرها وخاصة الاجتماعية، وهو موغل في التمسك بالماضي على الأقل فكريا واجتماعيا، والثاني قابل بكل ما يأتيه منها من نتاج مادي ومعنوي، وهو متكيف معها أو قابل للتكيف.

([1]) العولمة والأبعاد العلمية والثقافية لدور المرأة في الخليج ، د.محمد الرميحي ، ورقة مقدمة في مؤتمر (المرأة الخليجية والألفية الثالثة ...) البحرين 7 ، 8 مارس 2000م، ص 2.

([2]) العولمة: تداعياتها وآثارها وسبل مواجهتها تأليف / راضي محمد الداعوق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1/2005م، ص 61.

إلا أنها كظاهرة دولية ستكون مؤثرة بعد أكثر من عقدين تقريبا من اليوم، وسيكون ردة فعل دول الخليج عليها هي الولوج الأكثر في إطارها من حيث الامتزاج الاقتصادي بمظاهره المختلفة ومن حيث التواصل الاجتماعي. وسيكتشف الخليجيون جذورهم المشتركة مرة أخرى بسبب تأثير العولمة الدافعة للتقارب الأممي، فما بالك بالتقارب الإقليمي، وسوف يقيمون خطوط المواصلات بينهم من الكويت شمالا "وربما أكثر" إلى مسقط جنوبا "وربما أكثر"، مع حرية التنقل والعمل. بعد أن تيقنوا أن الانعزال هو مضاد لفكرة العولمة، كما هو مضاد لفكرة التقدم.

وسنتناول بيان ذلك بالتفصيل من خلال العناصر الرئيسية التي تبنتها هذه الورقة على النحو التالي:

وضع التعليم ومستقبله فى دول الخليج العربى

يعتبر التعليم والتعلم من جهة، والبحث العلمي من جهة أخرى، العنصرين الرئيسيين في عملية تطور المجتمعات التي شهدت تغيرات كبيرة نتيجة الإنجازات العلمية المذهلة التي تحققت في القرن العشرين، ومن المتوقع أن تؤدي السرعة الحالية في تطور الابتكارات العلمية إلى تحقيق إنجازات قد تفوق التصور وتتجاوز الحدود التقليدية المعروفة في الواقع من منظور العلمية التعليمية، خاصة في استخدام التقنية "الإنترنت وتوابعه" في العلمية التعليمية. وهو ما سوف ينعكس خلال السنوات القادمة على النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في دول الخليج العربي.

ويُقاس تقدم الشعوب بمستوى تعليمها، ويخضع التعليم في كل فترة زمنية إلى التطوير ليكون مواكباً لتطورات كل عصر، حتى الدول المتقدمة صناعياً ترى في إصلاح التعليم ضرورة مهمة للوصول إلى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المرجوة.

وثمة ثلاثة شعارات متداولة في العالم المعاصر، وهي الاستقلال، والتنمية، والتحديث. وتؤكد جميع المجتمعات الحديثة والنامية ضرورة الاستقلال كأهم شرط يتطلبه وجودها. أما التنمية فترى فيه الأقطار المستقلة حديثاً وسيلة لرفع مستوياتها الاقتصادية والتكنولوجية والصحية والثقافية. وتؤكد جميع المجتمعات النامية ضرورة عملية التحديث كأسلوب يتوقف عليه تحقيق الانسجام بين التقاليد السائدة والمفاهيم الثقافية المتطورة، التي

ينادي بها حملة مشعل الثقافة الحديثة. "ومع ذلك فإن مفهوم التحديث لا يزال محاطاً ببعض الغموض لأنه قد يعني في بعض المجتمعات دعم القديم والسعي لتنقيته من الشوائب التي ترسبت فيه بسبب اجتهاد المجتهدين المحافظين ثقافياً. وهو قد يعني تحرير العقائد الدينية الأصلية من الخرافات التي أضيفت إليها في أزمنة قريبة"[1] أو بعيدة، ومهما يكن عليه التحديث من تنوع في المعنى فإن المجتمعات النامية الهادفة إليه لا تستطيع أن تستغني عنه لصلته القوية بتطوير التعليم في مراحله الرسمية المختلفة.

إلا أن مفهومي "الاستقلال" و "التحديث" سيجري لهما تغيير في المعنى، فلن تبقى فكرة "الاستقلال" كما هي اليوم بعد أن يمر زمن وتتغير ظروف اقتصادية وسياسية، تكون معها دول الخليج قد وصلت إلى قناعة أن "الاستقلال" لا يعني التفتت، ولا ينسجم التحديث مع الإبقاء على ممارسات اجتماعية معطلة للنمو.

فتدني الجودة والكفاءة فيما يقدم من تعليم، وضعف التقاليد الأكاديمية وضعف المشاركة المجتمعية من حيث الإشراف والتخطيط والرقابة والمحاسبة على العملية التعليمية من أجل تجويدها، ولدت لنا صورة سلبية لواقع العملية التعليمية في دول الخليج العربي.

"لقد أدت كل تلك السلبيات إلى تردي التعليم العالي بشكل عام، وإلى تخلف على مستوى المقارنة العالمية بين المنتج هنا والمنتج في عواصم العالم المتقدم، وعجز عن استثمار رأس مالها البشري لتوظيفه التنافس الدولي الذي يعيشه العالم بشكل مكثف منذ ثلاثة عقود على الأقل، ولقد تطورت وسائل الاتصال ونقل المعلومات بشكل يفوق الخيال، وما يتبع ذلك من توجه متزايد نحو العولمة في الاقتصاد والسياسة والثقافة"[2] والتي

–من الناحية النظرية على الأقل – تتيح المجال المتساوي للجميع للبروز، والاستفادة المتكافئة من هذه الفرص حسب ما تقوم به كل دولة من تجويد لأنظمتها السياسية والاقتصادية والإدارية والتعليمية والقضائية، وما ينتج عن ذلك كله من مجمل (التكون الثقافي) للأفراد والمجتمعات المتوجهة نحو الإنتاج والمشاركة الإيجابية والإبداع والتميز

([1]) المجتمع بعد التصنيع، قيس النوري، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، مج / 4 / ع/1/أبريل – مايو 1973م ص 59.

([2]) التعليم العالي والتنمية: وضوح الرؤى وقصور التطبيق إحالة الدول العربية، ورقة للدكتور/ عبدالعزيز عبدالله الجلال، ص 6

والنجاح في التنافس الدولي، والقدرة على الحوار واستيعاب الاختلاف والتعايش المتناغم مع الثقافات الفرعية داخل كل دولة والثقافات المختلفة بين الدول والمناطق الحضارية المختلفة.

إن استمرار الصراعات في العديد من أنحاء العالم واتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية يستدعي ضرورة تحديد أهداف التعليم ومخرجاته في دول الخليج، حيث لوحظ تركيز الجهود المبذولة في هذه الدول على الجانب **الكمي** الذي جاء على حساب **الجودة والنوعية** في مجال التعليم، وذلك بسبب التزايد المستمر في عدد السكان من جهة، وضعف الموارد المخصصة نسبيا للتعليم والتدريب والتعليم المستمر من جهة أخرى، أو هدرها.

ومن ثم فلابد من التركيز هنا على دراسة التحديات الداخلية التي ستواجه دول الخليج العربي خلال العقدين القادمين من منظور التعليم والبحث العلمي.

خلال ثلاثة عقود مضت ونتيجة لما اتخذ من سياسيات في قطاع التعليم، فإن المجتمع الخليجي، من حيث التعليم، انقسم إلى فئتين الأولى: "خريجو الجامعات والمدارس الحكومية التقليدية"، والثانية خريجو "الجامعات ذات المنهج الغربي المطعم" سواء في دول الخليج أو في الخارج. والمعركة قد تكسبها بعد حرب ضروس، الفئة الأخيرة بسبب حصولها على "معرفة ومهارة وموقف من الحياة إيجابي و"أفضل بكثير" مما هو سائد، وما أتاحه لها تعليمها المتقدم من قدرة على فهم التطور العالمي، وبالتالي فإن هذه الفئة هي التي أخذت الصدارة في الحياة الاجتماعية والسياسية، إلا أن التعليم العام سوف يحصل – نتيجة التنافس– على قدر من "المنهج الجديد" في المناهج، وقد يكون ذلك بعد "ثورة" في التعليم الرسمي نشهد بعض إرهاصاتها اليوم كما نشهد مقاومة مجتمعية لها في الوقت نفسه.

وبناء عليه.. فإن دور كل من المعلم والطالب والمدرسة في إطار البيئة التعليمية في القرن الحادي والعشرين **سيختلف كثيراً عما كان عليه في السابق، أو ما نعرفه اليوم.** وسيكون على المعلمين أن يتقنوا المهارات الذاتية والمهنية الجديدة لتغيير الصورة التقليدية للمعلم التي تعتمد على السبورة، وفكرة التلقين، وعدم اعتماد الحوار مع الطلاب، وإعداد الطالب لأن يعلم نفسه على عكس السياسة التقليدية المتبعة.

على نتائج هذه المعركة سوف يتحدد مستقبل هذه المنطقة، إما إلى أن تكون دولا تقليدية محافظة، وعند انخفاض أسعار النفط تكون بشكل ما "عالة على المجتمع الدولي"، وإما أن تصبح كما وصفتها إحدى التقارير "الخليج الخصيب" من خلال تدريب متقدم للكوادر، واستخدام بعض الفائض المالي لتطوير المعرفة.

وكذلك بالنسبة إلى الطلبة فلم تعد المعلومات تقتصر على "الحشو" الموجود في الكتب الدراسية والحفظ للمقررات فقط، بل أصبح بإمكانهم التدرب على اختيار نوعية جديدة من المعارف والمعلومات التي تنمي ملكة التفكير الابتكاري، والقدرة على النقد البنَّاء، وطرح رؤى وأفكار مغايرة ولكنها مفيدة وفاعلة في العملية التعليمية، وسوف تستخدم طرق جديدة للتعليم منها الاستخدام الواسع لشبكة الإنترنت والتعليم عن بعد.

ولعل المشكلة التي تواجهها الآن دول الخليج العربي هي تلك الزيادة في أعداد الطلاب المصاحب لنمو السكان وتعدد "الثقافات" المختلطة، نتيجة وجود سكان من بيئات مختلفة، وكذلك نمو المؤسسات التعليمية المختلفة في مستويات الجودة، حيث أصبح ما يقرب من خمسين جامعة وما يزيد عن مئتين من مؤسسات التعليم العالي الأخرى من كليات متوسطة أو معاهد عليا أو كليات جامعية مستقلة، (وهو رقم يقارب رقم المؤسسات التعليمية العربية الرسمية عام 2008). ورغم هذا النمو المؤسسي إلا أن الزيادة في أعداد الطلاب في دول الخليج لن تستوعبها تلك المؤسسات التعليمية في عام 2025، إلى جانب عدم تلاؤم الدراسات أو المناهج مع متطلبات التنمية المجتمعية المتسارعة في دول المنطقة. مما أحدث في السابق ما تسميه الصحافة "البطالة المتعلمة". هذا سوف يدفع أولياء الأمور إلى زج أبنائهم في المؤسسات المحلية والدولية ذات الجودة العالمية في التعليم، ولن يتفاجأ أحد عندما ترتفع أعداد فروع المؤسسات التعليمية الشرقية والغربية لتستوعب الطلب المتزايد على النوعية الجيدة للتعليم.

ومن ثم يجب أن يضع المخططون لدراسات المستقبل موضوع تطوير التعليم في أولويات اهتماماتهم وصلب توجهاتهم، في مراحله ومستوياته المختلفة: الابتدائي، المتوسطي، الثانوي والجامعي، ومراعاة مدى ارتباطه بسوق العمل واحتياجات المجتمع في المستقبل، وتوجيه الطلاب إلى التخصصات المطلوبة مستقبلاً، واكتساب مهارات جديدة ،

أي ربط التعليم بالتنمية الشاملة في الدولة. وجعل مخرجات التعليم متوافقة مع متطلبات العملية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

توقعات لمستقبل التعليم في دول الخليج 2008- 2025

وفي هذا الإطار فإن توقعات مستقبل التعليم في دول الخليج العربي في عام 2025 تتمثل في النقاط التالية:

1- انقسام منهجي للتعليم أفرز مجتمعين متعلمين، هما مجتمع التعليم التقليدي، ومجتمع التعليم الحديث والذي سيكون كثير منه قادما من الشرق، أستراليا والهند، بعد أن كان الجيل الأول يعتمد على التعليم الغربي.

2- التركيز على التعليم التخصصي والتقني في المقام الأول.

3- أصبحت عملية التلقين أو الحفظ أداة أو وسيلة قديمة في فلسفة المناهج التعليمية، والاتجاه أصبح نحو تشجيع الابتكار والإبداع وإعمال العقل التي هي أداة في البحث والتحليل من أجل الوصول إلى حل المشكلات التي تواجه المجتمع.

4- المعروف للجميع أن العالم استفاد كثيراً من التقنيات الحديثة في مجال التعليم مثل: الحاسب الآلي، وشبكة الإنترنت والتعليم الالكتروني، والتعليم عن بعد، ومن تطورات التقنية الحديثة في هذا المجال "التعليم التفاعلي" وما يعرف "بالكتاب الإلكتروني" الذي سيغني الطلاب عن "كومة الكتب" الورقية الكبيرة التي تثقل كاهلهم، وتشغل مساحات كبيرة من المستودعات أو المخازن، وتكلف في الطباعة أموالا طائلة، من ميزانيات دول الخليج، وهو ما يوفره حالياً جهاز كمبيوتر قادر على استيعاب عدد هائل من الكتب والموسوعات، بواسطة أسطوانات الـ CD أو ما يعرف بـ "الفلاش ميموري" Flash Memory، كما أن التقنيات الجديدة استغنت عن "الفصول التقليدية" السابقة ليعود التعليم الذاتي يأخذ طريقه إلى الانتشار.

5- قاد ذلك إلى ظهور نظام حديث في التعليم، وهو التعليم عن بُعد.. والذي يتم بواسطة أجهزة الكمبيوتر وربطها بالإنترنت، حيث تعطي بعض المدارس شهادات معتمدة من قبل المؤسسات التعليمية التي اعتمدت هذا النوع من التعليم، وهو ما يعد من نتائج

التقنية الحديثة ومردودها الإيجابي على التعليم، وسيزداد الإقبال على تعلم اللغة الإنجليزية في المؤسسات التعليمية في الخليج باعتبار أن اللغة الإنجليزية لغة العلم في العصر الحديث، وأنها اللغة المشتركة بين أغلب الشعوب، وهي أكثر اللغات انتشاراً، وكثير من العلوم والآداب تنقل باللغة الإنجليزية، فتعلمها يُعد أمراً ضرورياً جداً من خلال اتباع أساليب حديثة في تعلمها، والاستفادة من التقنيات والأجهزة الحديثة لتحقيق ذلك، وتسهيل الطرق والأساليب في دراستها، وتجهيز أحدث معامل اللغة بالأجهزة المتطورة، وجعلها مادة محببة تدرس من السنة الرابعة الابتدائية، إلى جانب تنويع مواد التدريس مثل القراءة والكتابة والاستماع والقواعد.. إلى آخره، بل إن لغة "الأنجلوجلف" قد أخذت بالاتساع وهي إنجليزية خليجية، وبدأت لغة "المندرين" تستقطب عشاقا جددا بعد أن تطورت صناعة الصين وخدماتها لتصل إلى مصاف العالمية.

6- الحاسب الآلي وتقنياته (الكمبيوتر): التعليم السابق يعتمد على عنصر واحد في الشرح مستخدماً السبورة والطباشير في التدريس وبعض التقنيات الأولية، وبفضل تقنيات الحاسب الآلي وثورة الاتصالات استجدت وسائل أخرى للتعليم، فقد أصبح مصطلح "تقنيات المعلومات" متداولا في الهيئات والمؤسسات التعليمية والمدارس، وفروع الجامعات الدولية. ويتميز الكمبيوتر الجديد بتعدد تطبيقاته واستعمالاته، ومن ثم أصبح ركنا لا غنى عنه في التعليم، كما أن التطور السريع في أجهزة وبرامج الحاسب الآلي ورخص ثمنها جعل من الواجب اعتبار تعليمه مادة أساسية تدرس في السنوات الأولى من دراسة الطالب، أي بدءا من السنة الثالثة في المرحلة الابتدائية، وذلك بتوفير أحدث الأجهزة والمعلمين المؤهلين.

7- هناك مؤسسات تعليمية محلية وإقليمية ودولية سيزداد التعاون معها، وتبادل الخبرات من خلال المؤتمرات والندوات والاجتماعات، والاستعانة بالمتخصصين في هذه المؤسسات التعليمية في الجامعات والكليات والمعاهد ومؤسسات القطاع الخاص التعليمية، فالجامعات السعودية الوطنية والدولية تكاثرت، وأصبح بعضها، خاصة ذات التعليم المشترك، على مستوى عال من التعليم، ولذا يزداد حجم تبادل الخبرة والمعرفة، وتتنقل التخصصات المطلوبة بين الجامعات، وتوضع الخطط الإستراتيجية والدراسات وتأليف المناهج لتطوير عملية التربية والتعليم بين تلك المؤسسات

الإقليمية وجامعات دول مجلس التعاون. وهناك مراكز البحوث والتعليم الوطنية، مثل مؤسسة الملك عبدالعزيز للتقدم العلمي، ومراكز العلوم والتكنولوجيا. أيضاً يتم الاستعانة بها في القيام بالدراسات والأبحاث المتخصصة في تطوير المناهج، بهدف رفع كفاءة مستوى التعليم. وينتقل المعلم بيسر من جهة علمية إلى أخرى دون تعقيد إداري، بل ينتدب للعمل في قطاع الصناعة والخدمات لفترة، ثم يعود إلى التعليم من جديد. كما أن "المتخرج" من الطلاب لا يكتمل تخرجه إلا بعد أن يقضي فترة زمنية في التدريب العملي المباشر.

8- مكتب التربية والتعليم العربي لدول الخليج:

لمكتب التربية والتعليم في دول الخليج أهمية قصوى في عمل الدراسات والأبحاث في التربية والتعليم والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت جهوده في السابق شبه مهملة، إلا أنه اليوم في عام 2025 يساهم بشكل فعال في تحسين مستوى المعلم، من خلال تنظيم الندوات والمحاضرات للإدارات التعليمية في وزارة المعارف والتربية على مستوى دول الخليج، وباستطاعته المساهمة في توحيد المناهج الدراسية بدول المجلس وتبادل الخبرات التربوية والتعليمية بين المركز والمؤسسات التعليمية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي وفي خارجه.

ولا شك أن مستقبل التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي يشير إلى قدوم المزيد من الأنماط التعليمية المختلفة من الكليات المتكاملة والمتوسطة، والبرامج القصيرة، وبرامج الانتساب والتعليم عن بعد، وصولاً إلى الجامعات المفتوحة التي أخذت طريقها لبقية الدول العربية، شاملاً ذلك امتداد المؤسسات التعليمية الخارجية إلى بعض الدول العربية وتوقع المزيد من تلك الامتدادات، والتقبل المتزايد للتعليم العالي الأهلي الخاص، ولقد قامت مؤسسات تعليمية خليجية بسبب جودة خريجيها بنقل تجربتها إلى العديد من الدول العربية والأفريقية.

"إن هذا التنوع والتكاثر في المؤسسات والأنماط التعليمية جدير بالتشجيع والدعم، لتوفر احتمالات نجاحه في تلبية الطلب على التعليم العالي، وتلبية احتياجات سوق العمل بصفة خاصة، ومتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة بشكل عام"[1].

غير أن ما يجب التنبه له، هو أهمية الحفاظ على الجودة والنوعية، مما يستلزم أن تتولى الجهات الحكومية المشرفة على التعليم العالي تشجيع هذه الأنماط الجديدة، والترخيص لها، وضمان جودة برامجها ومخرجاتها، من غير تعسف وبمرونة وموضوعية، يحتكم فيها إلى معايير الجودة المتعارف عليها بواسطة مؤسسات مستقلة للاعتماد الأكاديمي والاعتراف بجودة البرامج ومعادلة شهادة التخرج.

ولمعالجة قضايا التمويل فإن تشجيع الاستثمار الخاص في التعليم العالي ومراقبة جودته، وتحمل جزء من تكلفة الطالب فيه من قبل الحكومات، يبدو أكثر نجاعة واقتصادية من إنشاء مؤسسات حكومية جديدة تستهلك معظم تمويلها في المصروفات الإدارية والرواتب والمكافآت والمباني. لهذا فإن سياسة "الخروج" من الخدمة التعليمية المباشرة التي اتبعتها دول الخليج لتلقي على كاهل القطاع الخاص مهمة التعليم والتدريب والتشغيل، وتبقى مراقبة ومنظمة، قد أثبتت نجاحها والتي اتخذت قبل عشر سنوات أي في عام 2015.

وبجانب الاستثمار فإن المشاركة الأهلية بشكل عام، وقطاع الأعمال في تمويل التعليم العالي على شكل هبات وأوقاف ومنح وبرامج مشاركة يزداد انتشارها في مختلف الدول العربية بعد أن نجحت خليجيا، إضافة إلى برامج المساعدات التنموية الدولية في هذا المجال.

مستقبل الثقافة في دول الخليج العربي

لعل تعريف الثقافة من أكثر الأمور تعقيداً لما يرتبط به من اختلاف الآراء حوله، فعلى سبيل المثال" جمع كل من العالمين الأميركيين "كلوكهون" و"كروبير"

([1]) التعليم العالي والتنمية ، د. عبدالعزيز عبدالله الجلال ، الورقة السابق الإشارة إليها، ص 9 ، 10

أكثر من 150 تعريفاً للثقافة، ثم خرجا بعد ذلك ليقررا أنهما لم يجدا في أي منها تعريفاً شاملاً وخالياً من النقص"[1].

ومع ذلك فهناك من يعرف الثقافة بأنها:

"منظومة متكاملة تضم النتاج التراكمي لمجمل موجات الإبداع والابتكار التي تتناقلها أجيال الشعب الواحد، وتشمل بذلك كل مجالات الإبداع في الفنون والآداب والعقائد والاقتصاد والعلاقات الإنسانية، وترسم الهوية المادية والروحية للأمة لتحديد خصائصها وقيمها وصورتها الحضارية وتطلعاتها المستقبلية ومكانتها بين بقية الأمم"[2].

على الرغم من أن هذا التعريف يفي بالغرض، إلا أنه تعريف أكاديمي يصعب على المتلقي العادي فهمه. يعرّف الكاتبُ الثقافةَ لطلابه بأنها (ذلك الحاجز الزجاجي اللامع الذي نصطدم به في بعض الأوقات ونحن نطل على بضاعة أعجبتنا في أحد المحال الكبيرة، فهي لجودة صقلها تبدو كأنها غير موجودة) أي أن الثقافة هي الحاجز "غير المرئي" الذي يفرض علينا سلوكا معينا يمنعنا أو يدفعنا إلى اتباعه.

وبهذا المعنى فإن التنمية الثقافية تأتي لتحررنا مما يتعرض له الوعي من الضغوط والإرغامات وسلسلة الفعل وردود الفعل والقرارات السريعة في مواجهة التحديات اليومية أو القادمة، لتعيد لنا تواصلنا مع عالم الثوابت.

إذن من دون أن تفهم هذه العودة فإنها تعني الرجوع إلى الوراء، لكن بمعنى التواصل مع النظرة الأصلية والهادئة بل العادية إلى العالم، والتي تتميز بتأثيرها

([1]) إشكالية الثقافة في عصر العولمة، ورقة بحثية للدكتور/ أحمد دعدوش ، ص 1

([2]) العرب والعولمة .. شجون الحاضر وغموض المستقبل ، تأليف / محمد علي حوات ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 2002م، ص 174

العميق في الحاضر والمستقبل، ومن ناحية أخرى لتمد جسور التواصل بيننا وبين العالم، في انطلاقة نحو التجديد والتغيير والخلق والإبداع والابتكار.

ومما له أهمية بالغة في هذا الصدد أن نشدد في إطار التنمية الثقافية على أن علاقتنا بثقافتنا العربية/القومية، هي علاقة يجب أن ينظر إليها في ضوء الاستيعاب والتجاوز في آنٍ، "وبنفس القدر من الأهمية تأتي الإشارة إلى أنه في غمار عملية التنمية الشاملة لابد من فضّ الاشتباك بين مفاهيم **المعرفة والهوية**، فالسباق الهادر نحو المزيد من المعرفة ليس مرتبطاً بأي تنازل فيما يتعلق بالهوية أوبالأصالة"[1].

إن هذا الخلط غير الصحي يجعل مناقشة "الثقافة" و"الهوية" و"المعرفة" متداخلة لدى البعض إلى درجة "العمى الثقافي"، فمن المسلم به أن كل المجتمعات المعاصرة مجتمعات متعددة الثقافات، حتى لو بدت غير ذلك على السطح، وأنه لابد من مراعاة هذه **التعددية الثقافية** في وضع سياسة التنمية والتخطيط لمشروعاتها. و"إن الموقف المحافظ (التقليدي) القديم الذي يؤيد سياسة التباعد أو الانعزال الثقافي عن العالم، إلا إذا كان مشابها لنا، حل محلَّه الآن مبدأ الدمج أو الاندماج الثقافي، وهو الأمر الذي يتفق مع توجهات العولمة"[2] أي الحديث عن "النسيج" الثقافي متعدد الألوان؛ "قوس قزح" اجتماعي، تتعدد فيه الألوان مع انسجامها في "الصالح العام" الذي يمثل العام والجوهري، ويسمى في بعض الأوقات "القانون".

"ولذا فإن التركيز على الحريات الثقافية في المجتمعات المعاصرة متعددة الثقافات يستلزم إتاحة الفرصة للحوار، خصوصاً في ضوء التحركات البشرية والهجرات الواسعة التي يشهدها العالم المعاصر بسبب سهولة الحصول على المعرفة

([1]) دور المؤسسات الأهلية في التنمية الثقافية –الإمارات نموذجاً – ورقة لكامل يوسف حسين مقدمة إلى ندوة "الثقافة والتنمية – الفترة من 26– 28 نوفمبر 2007م، مهرجان القرين الثقافي الرابع عشر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007م، ص 2

([2]) الثقافة ومسيرة الإنسان، عرض نظري : للدكتور/ أحمد أبو زيد، ورقة مقدمة إلى ندوة "الثقافة والتنمية" مهرجان القرين الثقافي الرابع عشر، الكويت، 26–28 نوفمبر 2007م، ص8

من كل أنحاء العالم عن طريق الصحف والإنترنت"[1]. وهذا يتعارض من دون شك مع سياسة الانعزال والانطواء، أو الانغلاق الثقافي بحجة المحافظة على الهوية الثقافية. وهنا لابد أن أشير إلى ملاحظتين مهمتين:

الملاحظة الأولى:

إنَّ أصالة الثقافة لا تعني كشوفات الماضي الثقافي، أو الإبحار في تعريض الواقع الثقافي القائم إلى العزلة، بقدر ما تعني الانطلاق منها متسلحين بإيجابياتها من أجل توليد ثقافة أصيلة جديدة ومتحركة. فالأصيل في الثقافة هو الجهد الذاتي لأبنائها، وهذا الجهد لابد من أن يستمد نسخة من الماضي والحاضر وتلاقح الثقافات بين الشعوب، أي بالتفاعل مع هذه الثقافات وعدم طغيانها علينا أو استسلامنا أمامها"[2].

الملاحظة الثانية:

إن الإنسان العربي الخليجي قد صيغ ثقافياً قبل النفط، لأنه كان إنساناً منتجاً بشكل مباشر، والإنتاج حالة صياغة بحد ذاتها، ولكنه بعد النفط أصبح مستهلكاً لأنه يعيش على دورة الإنتاج النفطي، وليس على الإنتاج نفسه فهو لا يساهم فيه بشكل مباشر، في حين إن عملية الإنتاج التي تتم جهدياً تنمي قيم الإبداع والابتكار لدى المجتمع.

ومن ثم فلن نتمكن من تأصيل هوية ثقافية عربية خليجية لها خصوصيتها ما لم يرافق ذلك إدراك واضح لصورة المستقبل، لأجل خلق فرص إنتاج ومساهمة

([1]) د. أحمد أبو زيد ، الورقة السابقة، ص 15

([2]) الإعلام والهوية الثقافية للمجتمع العربي في الخليج، ورقة الدكتور/ محمد الرميحي ، مقدمة إلى ندوة "الثقافة والإعلام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الملتقى الفكري الثاني) منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر 1994م، ص 190 – 191

حقيقية في الثروة، ومن هنا تنبع مسؤولية المخططين لإستراتيجية الثقافة على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
صياغة هذه الإستراتيجية للثقافة، المبدعة، وهي القائمة على المساهمة الإنتاجية المنفتحة على العالم والثقافات الأخرى، لم يتم الانتباه لها. وإذا قدرنا أن تسير على ما نحن عليه اليوم، فإننا سنصل إلى عام 2025 وأصوات "الانقطاع" و "الاعتزال" أعلى من أصوات "التواصل"، وعلى ما يتخذ من سياسات ثقافية اليوم يعتمد ما سوف تكون عليه ثقافتنا في ذلك اليوم القريب، البعيد..

مستقبل الإعلام والاتصال فى دول الخليج العربى

يلعب الإعلام في عصر العولمة دوراً رئيساً في توجيه المجتمع، وبلورة مفاهيمه الحضارية وقيمه الدينية ورؤيته الإستراتيجية، فتقنية المعلومات والاتصال والإعلام الفضائي أتاحت الانفتاح على العالم، من خلال تغطيتها للكرة الأرضية بشبكة من الضبط والتوجيه والتبادل المعلوماتي السريع، والذي سمح بتجاوز حدود المكان والزمان، وجعل العالم على اختلاف تنوعه شاهداً على الإبداع الحضاري للإنسان.

هذه النقلة "العولمية" إن جاز التعبير تتطلب بالفعل ضرورة إعادة تشكيل بيئة الإنسان وحياته في المجتمعات الخليجية ودولها، وهي تتأهب للتخطيط المستقبلي حتى عام 2025م.

وإذ كُنَّا في عصرنا نؤمن بأن تحديث أي مجتمع لا ينطلق من التطورات التكنولوجية فحسب، بقدر ما ينطلق من القدرة على تكوين مجموعة من المؤسسات الثقافية والإعلامية التي تمتلك أدوات تعزيز واستمرار التحديث والتجديد، فإن نظام العصر يفرض علينا الإيمان بأن المجتمع ليس مجموعة المؤسسات التربوية السلطوية، بل هو طرق التدريب العقلي والمعرفة المتنامية، والتخطيط المرتبط بفلسفة التربية والنشاطات الثقافية التي تقوم بها المؤسسات الثقافية والإعلامية والتشريعية، لتعزيز مهارات التفكير الإبداعي القائم على تجديد الأدوات الإدراكية والمعرفية، بما

يحقق الاستقلال الذاتي لأجيال المستقبل في تشكيل تصوراتهم، باقتدار ونقد وأصالة، واستيعاب لقواعد التفاعل الإيجابي الخلاق مع تجليات التقدم العلمي والتقنيات وحقائق العصر.

من هذا المنطلق فإن أهمية الإعلام "العلمي" كجزء جوهري من منظومة الإعلام التنموي، تصبح أمراً حيوياً ولازماً لتوفير الثقافة العلمية المطلوبة في زمن التنوع الثقافي والابتكار والإبداع والتجديد لتحقيق التنمية والتقدم، والمشاركة في دفع عجلة التنمية وبناء صورة إيجابية داخلياً وخارجياً في دول المنطقة برمتها. ونعني بالإعلام "العلمي" ما هو قائم على المهنية، لا على تأكيد "الماورائيات".

وإذا كانت حيوية الإعلام الثقافي مسألة أكيدة في دفع عجلة التنمية والاستثمار الفعلي لطاقتنا المستقبلية في الموارد البشرية والمادية، فإن إعلامنا العربي في دول الخليج ينبغي أن يطور وفق الاتجاهات التالية:

- تأكيد مبدأ المسؤولية الاجتماعية للإعلام، بحيث يؤدي الإعلام ووسائله دوراً إيجابياً في التربية والتماسك الاجتماعي والتفكير العقلاني، والارتقاء بالوعي العام للأفراد في المجتمعات الخليجية.
- تحرير وسائل الإعلام من هيمنة الرأي الواحد، وفتحها للحوارات والمشاركات الفكرية الجادة والمتزنة المبنية على العقل، أمام شتى الفعاليات الوطنية في المجتمع.
- إنشاء مجلس أعلى للإعلام، يضم نخبة المتخصصين الإعلاميين، وعلماء الشريعة والتربية، وقادة الفكر والرأي في المجتمع، يتولى صياغة السياسة الإعلامية وفق الهوية الوطنية والأهداف العليا للبلاد، ويراقب تنفيذها[1].
- تطوير قوانين النشر بما ينسجم ومواثيق العمل الوطني المبتغاة، من حيث حرية التعبير وإصدار وسائل النشر والإعلام وامتلاكها.

([1]) الإعلام والمؤسسات الثقافية ودورها في تنشئة الأجيال المبدعة (مقال) للدكتورة/ مريم آية أحمد، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة.. الدراسات والأبحاث، بيروت – ع/42/ السنة/2004/11م، ص 70

- الحرص على تقديم البرامج الإعلامية – وخاصة المتلفزة منها – التي تشجع وتنمي الجانب الثقافي التنموي العقلاني المنتج لدى عموم الناس.

إننا نعيش في عصر تحكمه حضارة مبرمجة رقمية، وتسعى بتخطيط مدروس داخل قواعدها العلمية إلى السيطرة على مختلفة مقدرات الأمة الذاتية والموضوعية، ولهذا فإننا مطالبون جميعاً بالوعي والمنهجية والتخطيط لحاضرنا، لكي نتمكن بقدراتنا وإرادتنا من صنع مستقبل أفضل لأجيالنا على مدى السنوات القادمة.

ليس كثيرا أن نقول: إن "الفجوة الرقمية" التي يعاني منها العرب ككل تعاني منها دول مجلس التعاون، وهي ظاهرة بين أعيننا، فكثير من العاملين اليوم في "التقنية" في دولنا هم إما من القارة الهندية أو الأوروبية أو الأميركية، والتعليم التقني والفني لم يلتفت إليه كما يجب حتى حينه. في عام 2025 ربما سنرى نفس الوجوه تقريبا، ذاك إذا استمر الوضع الاقتصادي على ما هوعليه.

وضع الثقافات المحلية الوطنية في ضوء الاتصال الحديث

في بداية النهضة الخليجية النفطية في النصف الثاني من القرن العشرين تقريبا، كانت وسائل الإعلام –إذاعة وتلفزيون وصحافة– تحت السيطرة والتوجيه الحكومي، حيث لم تكن قنوات الأقمار الصناعية قد دخلت البيوت، وكانت ترسم سياستها في التوعية وتثقيف الجمهور على نسق التاريخ والثقافة المحلية. "ولكن عندما اشتد التواصل مع العالم، وانفتحت قنوات فضائية كثيرة عبر الأقمار الصناعية، وتطور الكادر المحلي الإعلامي في تلك الدول الخليجية، أصبح لابد لعملية الاتصال من إسقاط هوية الآخرين على الهوية المحلية، وهنا تمت عملية عدم التكافؤ بين صانع المادة الثقافية والإعلامية، وبين مستقبليها، خاصة إذا علمنا أن

80 % من الأنباء التي توزع في العالم تأتي من البلاد الصناعية، و ما بين 10 و 30 % فقط تأتي من البلدان النامية"[1]. كما أن "إنتاج" المادة الإعلامية اعتمدت على عقول من خارج المجتمع. تغير الحال تدريجيا باتجاهين: الأول مشاركة محلية ليست خالية من تأثير تعليمي خارجي، والثاني انفتاح فرضته التقنية، فتخلت الدولة –لسبب عدم قدرة أو عدم رغبة أو كلاهما– عن أخذ المبادرة في قيادة التوجيه الإعلامي.

هذا المسار سوف يستمر في حال الذهاب باتجاه "الخليج الخصب"، فستكون وسائل الإعلام أكثر انفتاحا، وأكثر حرية وأكثر قدرة على التأثير.

ولعل السؤال المثار الآن هو عن مصير أو حال الثقافات المحلية (الوطنية) الذي سيكون عليه بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي في السنوات المقبلة؟

في الحقيقة.. ثمة آليات ستعمل على **تفكيك الثقافات الوطنية** بسبب موجة العولمة، كما ستعمل على خلق استقطابات وصراعات داخل تلك الثقافات، بحيث تتحول المجتمعات الضعيفة التي تبحث عن هويتها الثقافية والاجتماعية في خضم العولمة إلى بؤر للصراع والتطاحن، "وهكذا نجد أن عولمة الحداثة لا تسعى إلى تحطيم الثقافات الوطنية فحسب، وإنما تسعى إلى إدخالها في عالم من الصراعات والتناقضات التي تجعل كل ثقافة يطحن بعضها بعضاً، ويأكل بعضها بعضاً، في الوقت الذي تستنزف فيه ثرواتها وتستهلك فوائضها"[2].

وقد ذهب بعض الباحثين في هذا الصدد إلى القول: إن "التأثيرات على السيادة الوطنية" لن تتحدد بالمجال الإعلامي والمعلوماتي والاقتصادي، بل تتعدى ذلك إلى مجالات أخرى أكثر خطورة، وخاصة في المجال الثقافي والهوية القومية من

([1]) الإعلام والهوية الثقافية للمجتمع العربي في الخليج، للدكتور محمد الرميحي، الورقة السابق الإشارة إليها، ص 189

([2]) عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، بحث للدكتور/ أحمد زايد، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج /32/ العدد (1) يوليو/ سبتمبر 2003 م ، ص 27

خلال القدرة على خلق سلوكيات ومفاهيم جديدة ربما تتناقض مع ما هو ثابت ومستقر"[1].

وفي ظل سيطرة ظاهرة العولمة وثورة المعلومات والتكنولوجيا المتطورة بشكل متسارع على نطاق واسع، فإن مستقبل الإعلام والاتصال في دول الخليج العربي في السنوات القادمة ستتشكل ملامحه في النقاط التالية:

1- زيادة قنوات الاتصال والتعاون بين الإذاعات والتلفزيونات بين دول مجلس التعاون الخليجية، والقنوات التلفزيونية الفضائية الأجنبية.

2- إلغاء الرقابة أو تخفيفها بشكل فاعل، وزيادة مساحة الحرية للصحف ووسائل الإعلام الأخرى، وتحرر شاشات التلفزيون العربية والخليجية من كثير من "القيود" ذات الطابع التقليدي والديني، وذلك بجرأتها في الدخول إلى مناطق كانت تعتبر محظورة من قبل، وتناولها لموضوعات كانت توضع في دائرة "المنع" من قبل الرقيب الحكومي في وزارات الإعلام في تلك الدول.

3- فتح المجال أمام الصحف لمجاراة الانفتاح القائم لدى القنوات الفضائية، وتوسيع مساحة حرية الرأي والتعبير بمختلف أشكاله وصوره لدى الأفراد على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

4- في ظل سطوة العولمة وسيطرة الثقافة الكونية والفضائيات، فمن المتوقع إنشاء قنوات فضائية عربية بعديد من اللغات الأجنبية (الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية) على شبكات البث الفضائي، بحيث تخاطب في خططها وإستراتيجياتها الغرب بلغته وأساليبه وتقنيته الحديثة، وهو ما يجعل للإعلام العربي الخليجي فضيلة السبق في لعب دور حيوي في حوار

([1]) الإعلام وعصر الصورة: تركي علي الربيعو، (مقال) بمجلة: حوار العرب – مؤسسة الفكر العربي، ع/13/ السنة الثانية / ديسمبر 2005م، ص 82

الحضارات وقبول "الآخر"، بفضل خلق أرضية مشتركة تردم الفجوة بين العرب والغرب.

وهكذا فإن ثورة المعلومات والاتصالات في عصر العولمة ستمثل فرصة سانحة لأن يكون منهج التعامل العربي معها منهج تعامل إيجابياً، برغم ما يصاحب العولمة من محاذير، إذ لا نتصور إمكان مقاطعة هذه الثورة الاتصالية (الفضائية) الجارية من حولنا، لأن البديل هو تهميش المنطقة العربية بأسرها ودول مجلس التعاون الخليجي من ضمنها، ومن ثم تتعاظم الفجوة بينها وبين دول العالم المتقدم، وهو ما لا يمكن قبوله أو السماح به بطبيعة الحال.

وقد لا نغالي إذا قلنا: إن الثورة المعلوماتية، والتبادل الحر للإعلام في عالم اليوم ستقلصان بشكل أو بآخر من تأثير الدول والحكومات العربية على وسائل الإعلام وبسط سيطرتها عليها، وهو ما يمكن أن نسميه بـ "تراجع دور الرقيب الرسمي"، خصوصاً في ظل انتشار الأقمار الصناعية التي تتنافس على الفضاء الكوني في صراع مدهش وعجيب!!

التنمية البشرية والتركيبة السكانية فى دول الخليج العربى

ملاحظات وتوقعات

الحديث عن التنمية حديث عن الإنسان في طموحه إلى الارتقاء بالواقع، وقدرته على استشراف آفاق المستقبل، وتخطيطه لمواجهة تحديات الحياة ومشكلاتها. فالإنسان –كما هو معروف– أداة التنمية وصانعها وصاحب المصلحة الأولى في الوصول بها إلى غاياتها وجني ثمارها، إذا ما استطاع إدراك المشكلات والاتجاهات التي تهز عالمنا المعاصر. وقضية السكان ومستقبلهم في دول مجلس التعاون تعتمد على مدخلين في المناقشة:

1- حجم السكان الأمثل من المواطنيين، وما يعتري هذا الحجم السكاني من نواقص تأهيل وتدريب وتمكين.

2- الهجرة الكبيرة والمتضخمة من الخارج إلى دول الخليج بعضها عربي وبعضها غير عربي. وقد أخذ هذا الموضوع الكثير من الجدل الواسع بين أهل النخبة في الخليج. ويبلغ السكان في الخليج اليوم (2008) حوالي 40 مليون نسمة بين مواطن ومهاجر وغير محدد الجنسية. ولكل من هذه الشرائح مشكلاتها وفرصها.

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمصطلح التنمية البشرية منذ عام 1990، عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، ويمكن تعريف التنمية البشرية بأنها:

"عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها"[1]، ومن ثم فإن الاستحقاقات الثلاثة الأساسية، في نظر تقرير التنمية البشرية العالمي، هي "العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق". ولكن التنمية الإنسانية لا تقف عند هذا الحد الأدنى، بل تتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى، تشمل "الحرية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع،

([1]) UNDP, Human Development Report, 1995, p. 11

والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان"[1] (تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1990). وقد كررت تقارير الأمم المتحدة متطلبات التنمية في أكثر من تقرير منذ عام 2003 والتي حظيت أفكارها بالكثير من الذكر في المنتديات السياسية والاقتصادية.

وتقوم عملية التنمية الإنسانية على محورين أساسيين:

الأول: بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والتمتع بالحرية، لجميع البشر دون تميز.

والثاني: التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني، بما فيها الإنتاج وفعاليات المجتمع المدني والسياسة.

وجدير بالملاحظة أن اكتساب القدرات البشرية ، وتوظيفها بكفاءة هي عمليات محررة للكائن البشري من حيث إنها تنطوي على تمكين الفرد من التمتع بالحرية بمعناها الشامل، فالتنمية الإنسانية، إذن، ليست مجرد تنمية "مورد بشري"، أو حتى "تنمية بشرية"، أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس فحسب، وإنما هي نهج أصيل للإنسانية يسعى إلى التنمية الشاملة المتكاملة، للبشر وللمؤسسات المجتمعية، ويستهدف تحقيق الغايات الإنسانية السامية، وهي: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية"[2].

وعليه، فإن أي تعريف ضيق للتنمية أو التقدم، اقتصادياً كان أو بشرياً، لا يرقى إلى ثراء مفهوم التنمية الإنسانية. فقد استقر أن الكائن البشري الغني ماديا مثلا لا يُعد متقدماً في مفهوم التنمية الإنسانية، مادام محروماً من الحرية. كما أن خبرة التاريخ، القديم والمعاصر، تبين أن المجتمعات التي لا تنعم بالحرية لا تستطيع حتى أن تحافظ على المنجزات الاقتصادية والتنموية، بأي معنى أضيق من التنمية الإنسانية، ولا تقدر على ارتقاء معارج التقدم الإنساني السامية.

([1]) تقرير التنمية الإنسانية العربية ، لعام 2004م، برنامج الأمم المتحدة ، ص 2

([2]) التقرير السابق ، نفس الصفحة.

ولا تقف التنمية عند حدود المظاهر المادية للحياة، واكتساب مهاراتها، **ولكنها تعني بالقيم الروحية والإنسانية التي تسند أي حضارة مادية وتصونها من آفات القهر والطغيان،** أو أي اتجاه منحرف يقود إلى العنف والكراهية والعدوان، أو يكون مصدراً للانحلال الفردي والجماعي في مجتمع من المجتمعات.

شروط المشاركة الفاعلة في التنمية الخليجية

شهدت دول مجلس التعاون خلال العقد الأخير تطوراً واسعاً في قدراتها البشرية بسبب تراكم سياسات الرفاه الاجتماعي وأساليب التخطيط التي اتبعتها دول المنطقة خلال ثلاثة العقود الأخيرة من القرن العشرين المنصرم. مما وفر لها غنى في رأسمالها البشري، إضافة إلى ما تتمتع به من غنى الموارد الطبيعية التي تمكنها من تطبيق سياسة تنموية مستدامة، تحقق من خلالها نهوضاً كبيراً على مستوى الإنجاز الإنساني في تلبية حاجات الأفراد في تلك المجتمعات الخليجية.

ويعتبر التفكير الإستراتيجي عاملاً أساسياً من عوامل التنمية المستدامة، وهو ما يستدعي أن تقوم المنظمات الأهلية بتحليل متصل للبيئة المحيطة التي تعمل فيها، والتي تتطلب معرفة دقيقة بحاجاتها العملية والإستراتيجية، ومعرفة الوسائل الملائمة التي تمكنها من اختيار إستراتيجياتها والأولويات المطلوب تحقيقها قبل غيرها، والتقييم الذاتي الدائم لكافة مراحل ما تم إنجازه[1].

ومن الملاحظ أن مدخل التنمية البشرية يختلف عن غيره من مداخل التنمية أو النمو الأخرى. فمدخل الدخل Income approach ينظر للنمو الاقتصادي على أنه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي "ومن الواضح أن هذا المدخل يهمل كيفية توزيع

([1]) نحو دور تنموي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي ، إبراهيم جعفر السوري، بحث منشور ضمن كتاب : المجتمع وأدواره المنتظرة، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (43) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط/1/2006م، ص 261

هذه الزيادة في الدخل بين طبقات المجتمع، كما لا يتعرض للتحسن في نوعية الحياة البشرية"[1].

أما مدخل تنمية الموارد البشرية Human Resource Development، فينظر إلى الإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج مثله في ذلك مثل رأس المال المادي والأرض، وهو يقيم الاستثمار في رأس المال البشري ممثلاً في الصحة والتعليم والتغذية والتدريب، بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذا الاستثمار "ومن ثم يحكم على جدواه من خلال مقارنة معدل عائد الاستثمار البشري مع معدل تكلفة رأس المال"[2].

وعلى الرغم من قيام دول مجلس التعاون الخليجي بإنجاز برامج رعاية متطورة، وتوفير نطاق واسع من برامج الحماية الاجتماعية التي فاقت في بعض مناحيها برامج الرفاه الاجتماعي، وقصرت في بعضها عن هذه البرامج، إلا أن مجتمعات مجلس التعاون لا تزال تعاني من إلحاح مظاهر الفقر بين المواطنين، ومؤشرات دليل الفقر البشري تشير بوضوح إلى أن هناك الكثير الذي يجب أن ينجز لتحرير المجتمعات الخليجية من العوز. فما يزال هناك نسب مقدرة من أفراد المجتمع لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن الأربعين.

إن فلسفة التنمية التي تنتهجها الدول النفطية في الخليج هي امتداد لوضع عام لم تستطع أن تحقق فيه هذه الدول تحولات جذرية على بعض الأصعدة، فالهيمنة والاحتكار بالسلطة أضعف المجتمع في ظل التراجعات التي يشهدها العالم في قوة الدولة. وتكمن الخطورة في الحالة الخليجية في أن الأجيال الشابة والصاعدة لا تحمل في داخلها إلا نماذج سلوكية استهلاكية يأتي في مقدمتها قدرة المال على حل كل العقبات، وسهولة الحصول عليه، والنظرة الاستعلامية للغير، والاختلال في

---

(1) اتجاهات حديثة في التنمية، للدكتور / عبد القادر محمد عبدالقادر ، الدار الجامعية – للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000م، ص 50

(2) Anands. & Ravallion, M., "Human Development in poor Countries: on the Role of private Incomes and public services ", Journal of Economic perspectives , winter 1993, vol 7 , No. 1, p. 135

العلاقة ما بين العمل والجهد والمال، وحصول الفرد على مكاسب اجتماعية واقتصادية من خلال الاستفادة من الخدمات التي تقدمها له الدولة. الأمر الذي يصعب على الفرد التراجع أو التنازل عنه.

جدول (1) : معرفة القراءة والكتابة والقيد (بين المواطنين)

البلد	معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%) لمن تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر)		معرفة القراءة والكتابة بين الشباب (% لمن تبلغ أعمارهم 15-24)		صافي القيد التعليمي الابتدائي (%)		صافي القيد للتعليم الثانوي (%)		الطلبة الذين يدرسون العلوم الرياضية والهندسة (% من جميع الطلبة في التعليم العالي)
	1990	2002	1990	2002	1990/1	2001/2	1990/1	2001/2	1997-1994
الإمارات	71.0	77.3	84.7	91.4	100	81	58	72	27
البحرين	82.1	88.5	95.6	98.6	99	91	85	81	--
السعودية	66.2	77.9	85.4	93.5	59	59	31	53	18
العراق	--	--	--	--	--	91	--	--	--
الكويت	76.7	82.9	87.5	93.1	49	85	--	77	23
عمان	54.7	74.4	85.6	98.5	69	75	--	68	31
قطر	77.0	84.2	90.3	94.8	89	94	70	78	--

المصدر : UNICEF: http://www.unicef.org/files/table5_english.xls

تقرير التنمية البشرية 2004م

كما أن الفقر بوصفه حرماناً من الحقوق الأساسية، ومن بينها الحق في التعليم، فإن المجتمعات الخليجية جميعها لا تزال تعاني من ارتفاع معدل الأمية بين البالغين، ففي الكويت (19.1 %) وفي البحرين (13.5 %) وفي قطر (19.6 %) وفي الإمارات تزيد عن ربع المجتمع (25.4 %) وفي السعودية تقارب ربع المجتمع (24.8 %). أما في سلطنة عمان فتقترب من ثلث المجتمع (31.2 %)[1]

[1] نحو دور تنموي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة إبراهيم جعفر السوري، سابق الإشارة إليها، ص 49

جدول (2) : الإنفاق العام على التعليم

البلد	نسبة الانفاق العام على التعليم من (%)				الإنفاق العام على التعليم تبعاً للمرحلة (كنسبة مئوية من جميع المراحل)					
	الناتج المحلي الإجمالي		مجموع الإنفاق الحكومي		ما قبل الابتدائي والابتدائي		الثانوي		العالي	
	1990	2001-1990	1990	2001-1999	1990	2001-1999	1990	2001-1999	1990	2001-1999
الإمارات	1.9	--	14.6	--	--	51.9	--	46.4	--	--
البحرين	4.2	--	14.6	--	--	--	45.8	--	--	--
السعودية	6.5	--	17.8	--	78.8	--	--	--	21.2	--
العراق	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
الكويت	4.8	--	3.4	--	53.4	--	13.6	--	16.0	--
عمان	3.1	4.2	11.1	--	54.1	36.4	37.0	51.4	7.4	1.8
قطر	3.5	--	--	--	--	--	--	--	--	--

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2004

تطور المجتمعات الخليجية وأثرها في التركيبة السكانية

ثمة عوامل موضوعية فرضت التغيير في حجم الأسرة الخليجية، حيث كانت لأسباب اقتصادية في السابق (الإنتاج المشترك، العمل في الغوص أو التجارة) يمكن أن توصف بأنها عائلة ممتدة.

إن مجتمعات الخليج وتطورها الحالي والمستقبلي من حيث المحتوى أكثر تعقيداً من مجتمعات أخرى نامية أو متطورة، وذلك لأسباب موضوعية وعناصر خاصة بهذه المجتمعات. إنني أزعم أن مجتمعات الخليج والجزيرة العربية في هذه الفترة التاريخية، (منذ منتصف هذا القرن، وربما إلى نهايته أو إلى منتصف القرن القادم)، يمكن أن يطلق عليها مفهوم الانتماء إلى "العالم الرابع".

ويمكن أن نقول إن مجتمعات الخليج تملك هاتين الصفتين: الدخل القومي المرتفع، والتخلف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك قلة عدد السكان بالنسبة للدخل القومي.

من هذا التحليل الأول يمكن القول: إن مجتمعات الخليج تنتمي إلى "العالم الرابع" الذي يحوي مظاهر من عناصر العالم المتقدم كارتفاع الدخل القومي والميل الاستهلاكي... إلخ، وأمراض العالم النامي كالأمية والخلل في توزيع الدخل وتخلف الإدارة[1].

وهو حكم أطلقه الكاتب قبل ربع قرن، ولا زالت عناصره الرئيسية - مع الأسف- موجودة وفاعلة في هذه المجتمعات. قبل نصف قرن كانت القبيلة هي الركيزة الأساسية، سواء كانت قبيلة العائلة الحاكمة أو القبائل الموالية أو "المختلفة والمعارضة" إن صح التعبير هي التركيب الاجتماعي السائد، تسانده الأسرة الممتدة والطائفة، وفي هذا الإطار لم يكن جهاز الدولة قد بدأ في النمو، كان ذلك صحيحا منذ ثلاثة عقود ومازال صحيحا اليوم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

"على الجانب الآخر نجد أن الجماعات المهاجرة إلى أقطار الخليج النفطية ساهمت من جملة مساهمات أخرى – رغم القوانين التي تحد من تحركها الاقتصادي والاجتماعي– في خلق تأثير اقتصادي اجتماعي كبير، سواء من حيث نظم المعيشة أوالعادات أوحتى اللهجات، وهذه عناصر لا يمكن التعرف عليها وإظهارها بشكل كمي إلا من حيث المساهمات الاقتصادية، فقد قام على عاتق هؤلاء الوافدين هنا

–ومعظمهم من العرب وبعض الإيرانيين والهنود – العبء الأكبر من البناء التحتي للاقتصاد، وساهموا في الخدمات الاجتماعية التي افتقدت الدولة عناصر كفوءة في بداية الأمر لإدارتها وتطويرها، لذا فإن اختلاط هذه المجاميع البشرية قد أثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات الخليج تأثيراً من الأهمية بمكان دراسة مؤشراته الإيجابية والسلبية"[2] . إلا أن موضوع الهجرة و "المواطنة" مازال يشغل -وقد يشغل في المستقبل- حيزاً كبيراً من النقاش السياسي والاجتماعي. ولكن إن أخذنا التجارب السابقة في الخمسين سنة الأخيرة، فإن يقينا مؤكدا أن هذه المجتمعات سوف "تهضم" هذه الهجرة، وتتكيف الهجرة العربية وتنسجم في المجتمع مثلما انسجم من سبقها، وقد تتكيف الهجرات الأخرى، الإيرانية والهندية. إلا أن المجتمع في الخليج سيكون

([1]) معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، للدكتور محمد غانم الرميحي، دار الجديد، بيروت، ط/2/1995م، ص 18 ، 19

([2]) د. محمد الرميحي ، المرجع السابق ، ص 33

"تعدديا" لسببين أساسين: الأول هو حجم القادمين الجدد، والثاني هو الاعتراف الذي تفرضة ثقافة العولمة على ثقافة المجتمع بأن "الأصل" ليس عيبا، بل هو إيجابي ومقبول.

الاتجاه إلى تكوين أسرة نووية هو التوجه الأكثر ملائمة للاقتصاد الجديد، فقد تفرعت مجموعة من الظواهر الاجتماعية في الأسرة الخليجية المعاصرة، نذكر منها الاستقلال الاقتصادي لأفرادها الذي بدوره حرر هؤلاء الأفراد من الوصاية السابقة في إطار الأسرة الممتدة. فأصبح اتخاذ القرار للابن والابنة –إذا كانت تعمل ولها دخل خاص بها– إلى حد كبير قرارا شخصيا سواء في الأمور الرئيسية المعيشية كاختيار الرفيق الآخر، (الزواج)، بالنسبة للفتى وللفتاة، أو التصرفات الشخصية واكتساب القيم الجديدة التي كانت مرفوضة في السابق كالخروج إلى العمل بالنسبة للمرأة، وهو توجه سوف يستمر في حال احتمال السيناريو الثالث "الخليج الخصب".

لقد أصبحت الدراسات السكانية من العلوم الإحصائية القائمة بذاتها، "وتعتبر المعلومات المتعلقة بعدد السكان وخصائصهم وتوزيعاتهم ذات أهمية عند وضع السياسات المرتبطة بالبرامج التخطيطية"[1] في مجالات التنمية البشرية بوجه عام.

ومع ازدياد حجم السكان وفرص التعليم المتاحة، وعدم مرونة النظام "**البدوقراطي الأبوي**"، وذوبان البناء الاجتماعي، فإن زيادة حجم السكان ظاهرة ملفتة للنظر في مجتمعات الخليج، فمعدلات الزيادة السنوية بلغت 8 إلى 10 % في بعض الأقطار (الكويت، قطر، الإمارات) وهي ناتجة إما عن الزيادة السنوية لعدد المهاجرين من أجل العمل، أو الزيادة الطبيعية للسكان (المواليد) [2].

وفي جميع أقطار الخليج تعد الزيادة الطبيعية من أكبر النسب العالمية، فهي تتراوح بين 3 – 4 % ، والزيادة هذه –بشقيها الطبيعي والمهاجر– تزيد على الطلب

([1]) المجموعة الإحصائية السنوية Annual statistical Abstract 2005 وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والتعداد ، دولة الكويت، العدد / 42، ص 41

([2]) معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، للدكتور محمد غانم الرميحي، مرجع سابق ، ص 28 – 29

الاجتماعي للخدمات المتاحة وتعيق من جهة أخرى سير العملية الإدارية، حيث لا تسير نسبة التوسع في الخدمات مع الزيادة الحاصلة في عدد السكان هناك.

وتمثل مشكلة الزيادة السكانية الناتجة عن الفجوة الحاصلة بين النمو السكاني والحاجات الغذائية والسلع الأخرى الضرورية اللازم توفيرها محلياً في مجتمعات دول الخليج العربي، تمثل تلك الزيادة السكانية إحدى معوقات التنمية في تلك الدول. إلى جانب ما تسببه من تفاقم حجم البطالة وانخفاض مستوى المعيشة والرعاية الصحية.

جدول (3) : مؤشرات الأسرة والخصوبة

البلـد	متوسط حجم الأسرة	نسبة الأسر التي ترأسها امرأة (%)	نسبة استخدام موانع الحمل من قبل النساء المتزوجات (%)	معدل الخصوبة (ولادة لكل امرأة)	معدل الخصوبة (ولادة لكل امرأة)	عدد الولادات لكل 1000 امرأة ضمن الفئة 15-19 سنة
	1991 - 1994	1991 -1994	2002-1991	1991-1995	2005-2000	2005-2000
الإمارات	--	--	28	3.8	2.8	51
البحرين	5.6	--	62	3.4	2.7	18
السعودية	7.4	--	32	5.8	4.5	38
العراق	7.3	--	14	5.7	4.8	38
الكويت	6.5	5	50	3.2	2.7	31
عمان	7.0	--	24	6.5	5.0	66
قطر	5.6	--	43	4.1	3.2	20

المصدر : UNSD http://unstats.un.org/unsd/demographic/social/childbr.htm
World Women 2000 http://unstats.un.org/unsd/demographic/ww2000/table2b.htm

ومن ثم تكتسب مشكلة الزيادة السكانية أهميتها وأثرها السلبي في المجتمع حينما نضع تلك الزيادة مقابل حركة النمو الاقتصادي والظروف المحيطة به.

فالعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية ليست علاقة أحادية الجانب، بمعنى أن الأمر لا يمكن أن يقتصر على دراسة وعلاج مشكلة النمو السكاني المتزايد،

بل يجب ربط هذا النمو بالمشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي تظهر معالمها بوضوح في الولادات والوفيات والنزوح أو الهجرة وغيرها.

وبالرغم من الزيادة السكانية نسبياً في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تمكنت من تحقيق إنجازات ملموسة في مجالات التنمية البشرية والاجتماعية، حيث استمر تحسن العديد من المؤثرات الاجتماعية مع تفاوت فيما بين تلك الدول. وقد شمل ذلك التحسن معاملات القراءة والكتابة بين البالغين والشباب، ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وفرص النفاذ لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إضافة إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي وتراجع معدلات الوفيات[1].

وعلى الرغم مما تشكله "الهجرة" من مشكلات آنية في مطلع القرن الحادي والعشرين إلا أنه ما إن نصل إلى نهاية ربعه الأول (2025) حتى تنعكس الآية ويصبح الفائض ندرة. وقتها ستكون "العمالة" الخارجية في وضع الندرة نتيجة عدد من العوامل: الأول هو التطور الاقتصادي والاجتماعي في مناطق الدفع (العربية، والآسيوية)، إلا أن الندرة الآسيوية ستكون ملحوظة، خاصة في الأعمال المتعلقة بالمنازل والأعمال اليدوية والداخلية. والعامل الآخر هو ضغط المنظمات الدولية باتجاه "حقوق الإنسان" والاتجار بالبشر، التي ستلاحق حكومات ومؤسسات الخليج، مما يدفعها إلى تقنين التدفق البشري، ورفع شروط قبول العمال على القطاع الخاص والحكومي، من اشتراط مكافآت أكبر، وتأمين صحي واجتماعي، وشروط سكن وتعليم. لذا فإن المنطقة بأكلمها ستواجه وقتها نوعين من المشكلات "التوطين" والتأمين الاجتماعي.

([1]) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر (أيلول) 2006 ، ص 17

جدول (4) : السكان والعمالة(*)

البلـد	مجموع السكان (ألف)	نسبة الذكور إلى الإناث (%)	المعدل السنوي لنمو السكان (%)	سكان الحضر (% من مجموع السكان)	سكان أقل من 15 سنة (% من مجموع السكان)	الكثافة السكانية (فرد لكل كيلومتر مربع)
	2004	2004	2005-2000	2004	2004	2002
الإمارات	3.051	185	1.94	85	25	38
البحرين	739	135	2.17	90	29	983
السعودية	24.919	116	2.92	88	39	10
العراق	25.856	103	2.68	67	41	55
الكويت	2.595	151	3.46	96	26	131
عمان	2.935	134	2.93	78	37	8
قطر	619	172	1.54	92	26	55

المصدر: قسم السكان في سكرتارية الأمم المتحدة
http://unstats.un.org/unsd/demographic/products/socind/population.htm
UNICEF http://www.unicef.org/files/table5_english.xls
البنك الدولي http://www.worldband.org/data/wdi2004/tables11.pdf

ولقد ركزت المؤتمرات العالمية لتنظيم الأسرة على أهمية تحسين دور المرأة وتعزيزه، لما لهذا الدور من تأثير على حياة الأسرة وحجمها، وبالتالي على تطور المجتمع. **ونرى** أنه يجب أن يتم توفير الدعم المجتمعي بهدف دمج المرأة وإشراكها كاملا في جميع مراحل ووظائف عملية التنمية. ويجب إزالة العوائق المؤسسية والاقتصادية والثقافية المعوقة لمشاركتها المجتمعية، كما يجب اتخاذ الإجراءات السياسية والعملية التي تحقق المساواة الكاملة للمرأة مع الرجل في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لتستطيع النهوض بدورها في بناء المجتمع والمساهمة الإيجابية في تنميته.

(*) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 ص 232.

وضع المرأة فى مجتمعات دول الخليج العربى

يعكس وضع المرأة ومكانتها بصفة عامة مدى الاهتمام الذي يوليه المجتمع للدور الذي تلعبه في المساهمة في تطوير المجتمع وتنميته جنبا إلى جنب مع الرجل. فقد أكدت تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة على أنه **لا تنمية بشرية مستدامة دون تمكين المرأة من توسيع خياراتها** من خلال إتاحة وتيسير فرص الحصول على التعليم بمراحله ومستوياته المتعددة والتدريب بكافة أنواعه، والعمل دون تمييز، وإذا كانت تلك التقارير تتحدث عن "المرأة العربية" فإن المرأة في الخليج ليست استثناء.

"وتكمن المفارقة الحقيقية حول دور المرأة الخليجية في المجتمع في عملية المقارنة بين دورها في المجتمع قبل اكتشاف النفط ودورها بعد اكتشافه، حيث كانت المرأة في المرحلة الأولى تُشكل ركناً أساسياً في حركة التنمية، وإن كان هذا الدور بعيداً عن الأشكال القيادية والتمثيلية لفئات السكان أو الطوائف المختلفة"[1]، ولكن دورها هذا كان مؤثراً في إدارة النشاط الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في ظل غياب الزوج لفترات طويلة خارج البيت، بسبب رحلاته للتجارة أو لانخراطه في أعمال الغوص طلباً للرزق. ويفسر هذا الوضع بعض الباحثين –والكاتب ينتمي إلى هذا التفسير– بأن المرأة في الخليج كانت تساهم بشكل ما في "الإنتاج" ولو كان ذلك الإنتاج أوليا، مثل العمل المنتج في البيت أو خارجه.

وكانت المرأة الخليجية –عموماً– تقوم في المجتمعات الريفية والبدوية بالعمل، ولكن يتعطل دورها نسبياً في المدينة، ويتعطل أكثر في الأسر "المرفهة"، وكلما كانت المرأة في المدينة الخليجية التقليدية من أسرة أرستقراطية شددت قيود التقاليد الاجتماعية الخناق عليها، "ولقد ناضلت المرأة الخليجية في سبيل مكان أفضل لها

([1]) التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي : النجاحات والإخفاقات، بحث للدكتور/ علي أحمد الطراح – الكويت – منتدى التنمية 16 – 17 يناير/2003م، بمملكة البحرين ، ص 37

تحت الشمس، وخاصة بعد أن بدأ التغيير الاجتماعي يأخذ مجراه، وكان نضالها هذا يختلف من قطر خليجي إلى آخر"[1].

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها المرأة في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي العربي في مجالات التعليم، سواء من حيث الطلب الاجتماعي عليه أو إصرارها على استكمال كافة مراحل السلم التعليمي في مختلف التخصصات بنجاح، والذي يبدو واضحاً في ارتفاع مخرجات التعليم الجامعي والعالي من قبل الطالبات. إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في زيادة نسبة مشاركتها في قوة العمل الوطنية، ولم تنجح أيضاً في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية التمييزية ضد المرأة، والتي تشدد بنحو حصري على الدور الإنجابي للمرأة ورعايتها للأسرة وتفضيل بقائها داخل المنزل، مما يؤدي إلى تعزيز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف مناحي الحياة"[2].

ونعتقد أنه – في ظل تأثيرات العولمة وظلالها على منطقة الخليج العربي– ثمة تغييرات ستحدث للتركيبة السكانية، ومن ثم وضع المرأة الخليجية في السنوات القادمة، وهو ما يتمثل في الآتي:

- قبول الاندماج مع شرائح أخرى موجودة في تلك المجتمعات بفضل سيادة فكرة "التكيف والانفتاح على الآخر"، وتراجع التشدد التفضيلي الاجتماعي بين شرائح المجتمع وصعود القيم الاقتصادية والإنسانية والحياتية.
- تضاؤل تأثير قيم المجتمع التقليدي على الشرائح المجتمعية المتطورة والمنفتحة على العالم وثقافاته، من خلال قبول فكرة الزواج من خارج أُطر المجتمعات التقليدية في دول مجلس التعاون العربي، إلى جانب حدوث

([1]) د. محمد الرميحي، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، مرجع سابق، ص 73

([2]) التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي : النجاحات والإخفاقات، للدكتور علي أحمد الطرح، البحث السابق، ص 6

تغيرات وتبدلات بسبب ظاهرة العولمة، تتمثل في كثير من النظم الاجتماعية وأنساق القيم، حيث يختفي الترابط الأسري والاجتماعي لدى شرائح تلك المجتمعات، مع تصاعد الضغط من أجل تغييرات تشريعية جذرية والساعية حتى الساعة للاندماج، مثل أبناء المواطنة المتزوجة من "أجنبي" أو التضييق التشريعي التراثي أو الحديث.

- زيادة دور المرأة الخليجية في المجتمع من خلال توسيع نشاطها في مجالات العمل التطوعي، ومن خلال الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني وتوسيع مشاركاتها المجتمعية التي تتعلق بالعمل على زيادة التوعية السياسية، والدفاع عن حقوق المرأة الاجتماعية والإنسانية في المجتمعات الخليجية.

- يساهم الضغط الدولي من خلال منظمات حقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني في دعم دور المرأة الخليجية للمطالبة بحقوقها السياسية كحق الترشيح والانتخاب في المجالس والبرلمانات الخليجية، وحق تولي المناصب القيادية والسياسية العليا في تلك الدول وتحديداً المناصب الوزارية.

وضع الشباب الخليجي في مستقبل العولمة

يمثل عقد التسعينيات من القرن الماضي، عقد المخاض للعديد من التحولات الضخمة والواسعة، فقد مهد الطريق لولادة مجموعة كبيرة من المفاهيم والطروحات المتنوعة، وصولاً لتيارات ومناهج سياسية واجتماعية وفكرية تتبنى رؤى تستمد شرعية أغلب ما تدعو إليه مما عُرف حينها بالنظام العالمي الجديد. "هذا النظام الجديد الذي بشر –بدوره– بمفاجآت أضخم وأوسع سيشهدها العالم وهو يستقبل العقد الثاني لألفيته الثالثة، وذلك بفعل التنوع والكفاءة الحاصلين في تقنية وسائل الاتصال المختلفة، تلك التي دشنت في أدبيات ذلك العقد ولاتزال. مشروع (القرية الكويتية) [1]

([1]) الشباب وثقافة العولمة السياسية ، بحث للكاتب / عبدالإله التاروتي، بمجلة الكلمة، تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث ، بيروت – لبنان ، السنة /11/العدد/ 42/شتاء 2004م/ 1425هـ ، ص 115 وما بعدها.

تحول في نظر الكاتب إلى "عمارة واحدة" يسكنها "أناس العالم" وهي عمارة لا يرضى بعض سكانها أن يخرب منشأتها "عيال" سكان آخرين. فكل ما يشاهد من أحداث وتطورات على الساحة الدولية هو من فعل سياسة العولمة التي تحمل في طياتها مخزون العولمة السياسية و "سكان العمارة الواحدة".

وتبدو أهمية معرفة "وضع الشباب" في دول منطقة الخليج العربي وموقفه من أنساق القيم والثقافة المجتمعية ومدى تأثره بظاهرة العولمة خصوصاً في السنوات القليلة القادمة (عام 2025م كمحدد لدراستنا هذه) تبدو أهمية معرفة هذا "الوضع" لكونه يمثل العنصر الثابت والقابل لفعل هذا المتغير (سياسة العولمة)، وذلك لما تمثله شريحة الشباب في كل مجتمع وأمة من فئة. يقدر حجم الشباب في المجتمع بحوالي 40% في المتوسط من إجمالي مجموع السكان، وعددهم في تلك الفترة الحالية في دول مجلس التعاون حوالي أربعين مليون نسمة (مواطنون ومقيمون)، فإن أنظار الأقطاب الدولية التي تقود (العولمة) تسعى إلى تمرير مجمل أفكارها السياسية من أجل الاستفادة إيجابيا من هذه الشريحة – شريحة الشباب– عن طريق الإمساك بزمامها أو التأثير في خياراتها، خاصة أن هذه الشريحة في مجتمعات الخليج هي مصدر قلق كبير للدول الكبرى (كثير من أفكار التطرف تسري في عقول تلك الشريحة)، وكثير من "الأمل" معقود عليها لأنها هي القائدة الحقيقة للمجتمع في المستقبل، لما تشكله من أهمية اقتصادية في سياسة أقطاب العولمة.

الشباب والوعي السياسي

كلمة "الشباب" كلمة ذاع صيتها وكثر استخدامها في مجالات الخطاب السياسي ووسائل الإعلام الجماهيرية، ودون الدخول في شرح تفصيلات لمعنى الكلمة في مجال

الدراسات الاجتماعية سواء في علم النفس والتربية، أو في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا.. إلخ، فالكلمة تعني –إجمالاً– "خصائص القوة والنشاط والجمال والذكاء والشهامة"[1].

ويهمنا في هذا الصدد فئة الشباب الجامعي في المجتمعات الخليجية، باعتبارهم يمثلون الشباب "المثقف" الذي يتسم بالوعي والتنظيم والتجاوب والاستعداد للتفاعل مع القضايا الاجتماعية والسياسية في دول مجلس التعاون الخليجي. حيث تجدر الإشارة إلى **أن قضية التحولات في الوعي السياسي والاجتماعي للشباب قياساً** على تأثير أحداث تاريخية وظواهر سياسية وعالمية معاصرة – كظاهرة العولمة مثلاً– تقع في قلب هذه الإشكالية العلمية. "وفي العمق تنهض قضية التحديات التاريخية التي تحيط بالوطن –بأبعاده القومية والوطنية– الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن طبيعة تلك التحديات وكيف ترتسم صورتها في الوعي الشبابي عند طلاب الجامعة؟

ومن هذا المنطلق يمكن القول: "إن الوعي السياسي هو الحالة التي يتمثل فيها الفرد أو أفراد المتجمع قضايا الحياة السياسية بأبعادها المختلفة، ويتخذون من هذه القضايا موقفاً معرفياً ووجدانياً في آن واحد"[2].

إذن فالوعي السياسي هو "مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعاله في أوضاع مجتمعه ومشكلاته بحيث: يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها"

ويتساءل بعض الباحثين قائلاً: هل نحن أمام مرحلة تاريخية تفضي لعولمة سياسية من شأنها أن تلغي الحدود الجغرافية السياسية القائمة بين الدول؟ وبالتالي

([1]) التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي – بحث في مضامين الوعي السياسي عند طلاب جامعة الكويت، للدكتور علي أسعد وطفة، بمجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت– مج /31/العدد/3/يناير – مارس 2003 م ، ص 69 ، 70

([2]) د. علي أسعد وطفة، البحث السابق، ص 71، والمراجع المشار إليها فيه.

ولادة نظام السياسة الموحدة كصورة نهائية لمخاض النظام الدولي الجديد تحت خيمة العولمة؟[1].

والواقع أنه طبقاً لعملية التغيير الاجتماعي في المجتمعات والتي تأتي في العديد من صورها بفعل القوى الشبابية في المجتمع، يمكن القول: إن المجتمعات الخليجية المعاصرة ستشهد تحولات سياسية واجتماعية وفكرية، تكون فيها العولمة إحدى أهم المتغيرات التي ساهمت –ولا تزال– في إحداث الكثير من مظاهر التغيير الاجتماعي في هذه المنطقة خاصة والوطن العربي عامة خلال العقود القليلة المقبلة.

ومع التطور المتسارع في حقل النظام المعلوماتي الذي شهده العالم وما يعكسه ذلك من حراك ثقافي مؤثر في الساحة العالمية والدولية فإن هذه "المنظومة" ستمثل مفردة مهمة في الذهنية المجتمعية، لا تلبث أن تتحول إلى رمز، ومن ثم إلى عرف من الأعراف التي تتوارثها المجتمعات، أو بالأحرى تتأثر بها لا بوصفها أعرافاً قومية، بل بوصفها أعرافاً ذات بعد عالمي يشمل كل الثقافات وكل المجتمعات، مع ملاحظة قابلية كل ثقافة من هذه الثقافات لهضم وتمثل هذه القيم (الأنساق) الحضارية (العولمية) بالمقارنة مع ثقافات أخرى، مضافاً إليها هذه القابلية للتلقي أو الاكتساب –إن جاز التعبير– وفهم الأدوات والوسائط التي بموجبها تصل هذه المفردة (ثقافة العولمة) للمجتمع. سواء بفعل التأثير (الضرورة) أم بفضل التفاعل الثقافي والفكري (تلاقح الثقافات).

وبالتالي يجيء هذا التغيير الثقافي كتعبير عن حالة النماء المعرفي.. حيث تساهم تقنية المعلومات والاتصال في نقل الثقافة وحركتها التي تسهم من دون شك في البناء المعرفي لتلك المجتمعات الخليجية خصوصاً.

وما يجب التنبيه إليه هنا هو أن طبيعة التواصل الحاصل بين الأفراد (الشباب هنا) والمجتمعات الأخرى (دول العولمة) ينطلق من تصورات ورؤى ثقافية

([1]) عبد الإله التاروتي، البحث السابق، ص 117

وحضارية محددة، تحمل في تفاعلها هذا خصوصيتها الحضارية والثقافية، حيث تكون هذه العملية المستمرة والدائمة بفعل التراكم الزمني لعملية التواصل سمة ثقافية تنطبع عليها أغلب –إن لم يكن– كل الثقافات البشرية، لا من حيث الإزاحة ولكن من موقع أن هذه المفردة (ثقافة العولمة) لم تعد ملكاً لثقافة دون غيرها.

ولا شك أن فئة الشباب في المجتمعات الخليجية "ستتمثل هذه المفردة (العولمة)، وتعدها جزءاً من مكونها الثقافي، بغض النظر عن موقف هذه الفئة الشابة من هذه المفردة من حيث القبول أو الرفض، السلب أو الإيجاب، "ففي الحالتين يأتي هذا الفعل تعبيراً صريحاً عن موقف"، والموقف –في أبسط معانيه سلوك، والسلوك ثقافة تحمل في جوهرها مضامين هذا الموقف وأبعاده."[1]

وكما يقول عبد الإله التاروتي "... سوف لن تعاني الفئة العمرية الشابة الغربة على الصعيد المفاهيمي بالنسبة لتعاطيها مع نتاجات ثقافة العولمة السياسية على وجه الخصوص، وذلك لأن جيل الشباب سيعتبر ظاهرة العولمة من المفاصل التاريخية التي ستتشكل منها ذاكرته التاريخية بما تحتويه هذه الذاكرة من تراكمات معرفية، ومن خيارات الفعل أو الإحجام، الموافقة أو الرفض، القبول أو الممانعة"[2]. وإضافة إلى هذا فإن من طبيعة هذه الممارسة أن ينتج عنها عملية التكيف النفسي التي تتولد بفعل الممارسة والاحتكاك المتواصل، وبشكل متكرر ويومي، مما يعطي مفردة العولمة حضوراً مقبولاً على مستوى التصور الذهني بالنسبة للجيل الشاب (في دول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة)، وبفعل هذا التواصل المعتمد على تقنيات الاتصال الحديثة سيخلق فرصاً لنمو مجموعة من القيم والمفاهيم ذات العلاقة بالشأن السياسي والاجتماعي التي تظهر على شكل ممارسات تكشف عن نمط ثقافي قد تشكل من خلال هذا التواصل.

الشباب في دول مجلس التعاون يشكلون "أملا" و "مخاطرة" في الوقت نفسه، وعلى الكثير من السياسات المتخذة اليوم ستتقرر الكفة الراجح بين "الأمل" أو "المخاطرة"

([1]) الشباب وثقافة العولمة السياسية، عبد الإله التاروتي، البحث السابق، ص 119م.

([2]) البحث السابق ، نفس الصفحة.

الأمل أن يحصل الشباب على تعليم حديث متفاعل، ويلتحقوا بمجتمع منتج يقدر "الإنجاز" ويسهل طريقه ويحتفي به. المخاطرة أن تستولي على عقول هؤلاء الشباب أفكار "تعصبية" يعادون فيها مجتمعهم والعالم في سبيل تحقيق رؤية غير عقلانية لمستقبل العالم وموقعهم فيه.

عام 2025 يمكن أن نحصل على الشريحتين معا، ويمكن أن تتغلب شريحة على أخرى، إلا أننا إن أخذنا ما نحن فيه اليوم ومددناه إلى ثلاثة عقود من الآن، فإن الأكثر جزما أن نحصل على شريحتين من شبابنا: الأولى ذات التعليم الحديث، والأخرى ذات التعليم التقليدي. ولأنه لدينا إشكالية مفاهيمية حتى الساعة لم نستطع كنخب أن نقوم بحلها، وهي إشكالية الخلط المضر وغير الصحي بين ثلاثة مفاهيم مختلفة هي "الهوية" و "المعرفة" والثقافة". نجد أن البعض يهجر المعرفة لتصور خاطئ أنها تضر بـ "الهوية" كما يخلط بين "ثوابت الهوية" وبعض متغيرات الثقافة. هذه الإشكالية هي التي أنتجت لنا "أنصاف متعلمين" مازالوا يرفدون مجتمع الخليج بالكثير من الأفكار الضبابية المعطلة –في نهاية الأمر– للتنمية المبتغاة.

الديموقراطية والحريات ونظم الحكم في دول مجلس التعاون

من أصعب الموضوعات التي يمكن أن تعالج في فضاء هذه الدراسة هو "مستقبل الحريات وأنظمة الحكم في دول الخليج" فهي الأكثر احتمالا للتغيير والتبديل "سلبا أو إيجابا"، ونظرة على الواقع اليوم نجد أن دول مجلس التعاون تنقسم إلى عدد من الانقسامات، فهناك دول بدستور، وأخرى دون دستور مكتوب، ودول بانتخابات لمجالس تمثيلية، وأخرى بدستور دون انتخابات، ودول بانتخابات جزئية، أو بمجلسين، منتخب ومعين. أي تتشابه دول الخليج في الكثير من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتختلف في "اجتهادات تنظيم الحكم والحكومة"، وإذا أخذنا بالتوجه العالمي العام فإنه ينحو إلى تحقيق "الديموقراطية التمثيلية"، إلا أن التجربة قادتنا إلى هذا التوجه في الفضاء الخليجي، وبسبب التركيبة السكانية والثقافية قد ينحو إلى "تقليص الحريات" لأن الملاحظة هي أن هناك خلطاً بين "الهوية" و "الثقافة" و "المعرفة"، فالبعض بسبب قدرته على التأثير في اتخاذ القرار، ولأنه يخلط بين المفاهيم الثلاثة "يشرع للمجتمع"

على قائمة ما يعرف من "هوية"، في الكويت على سبيل المثال هناك تشريعات مثل "منع التعليم المشترك" أو "أزمة الكتب" و أزمة النصوص الثقافية أو التمثيلية، وهي انتقاص من الحريات لا يتبينه بعض المشرعين لتلك النصوص. المعنى هنا أن "الديموقراطية" لها مخالب سلبية نابعة من فهم مغلوط لها. فهي كما استقرت في المجتمعات المتقدمة لا تنفع الناس إلا بجناحين: الأول هو "التمثيل الشعبي"، والثاني الملاصق والمهم "الحفاظ على الحريات". من هنا جاءت "قوانين الحريات" اللصيقة بالدستور الأميركي، **bill of write**، أو بقوانين حقوق الإنسان في بلاد أخرى. فبعد تأصيل فكرة "المواطنة" و "آليات الدولة الحديثة" حتى وإن قبلت في النصوص لا زالت بعيدة عن التأصيل في النفوس. وقد تقود "ديموقراطية قبلية" أو "ديموقراطية طائفية" إلى دكتاتورية من نوع آخر أقسى مما يمارس، حرية العقيدة والرأي والمذهب وحقوق الأقليات، وسيادة القانون.. إلى آخر تلك القواعد التي لم تتأصل بعد في الممارسة.

من المتوقع أن تخوض مجتمعات الخليج صراعا محتدما في "بيئة التطوير السياسي" في ضوء ما يلاحظ اليوم من تردد ومراوحة في إتاحة المشاركة السياسية للمواطنين، إلا أن هذا الصراع سيشهد قضيتين، الأولى هي تقليص "النفوذ السياسي" للنخبة الحاكمة الحالية، وربما اختفاء جزء منها معارض للتطور السياسي والمشاركة، والثانية هي "استقطاب" محافظ لجزء من المشاركين، يستكثر هذا الجزء من المجتمع "المشاركة الكاملة" لكل قطاعات المجتمع. وفي ضوء التطور في وسائل الاتصال سيلجأ العديد من الشرائح في المجتمع إلى تلك الوسائل لإسماع صوتها.

المراجـــــع

- الكتـــــب

- الإسلام وضرورة التحديث – نحو إحداث تغيير في التقاليد الثقافية، تأليف/ فضل الرحمن، ترجمة/ إبراهيم العريس، دار الساقي، بيروت – لبنان – ط/1993/1م
- الجذور الاجتماعية للديموقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، للدكتور محمد غانم الرميحي ، دار الجديد، بيروت – لبنان – ط/1995/4م
- الخليج ليس نفطاً – دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، للدكتور محمد غانم الرميحي، دار الجديد ، بيروت – لنبان – ط/1995/2م
- النفط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية، للدكتور محمد غانم الرميحي، دار الجديد ، بيروت – لبنان ، ط/1995/2م
- البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، للدكتور محمد غانم الرميحي، دار الجديد ، بيروت – لبنان – ط/1995/4م
- المرأة العربية: الوضع القانوني والاجتماعي، دراسات ميدانية في ثمانية بلدان عربية مع دراسة تأليفية، مجموعة مؤلفين، الناشر/ المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس ، ط/1996/1م
- المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان – ط/1999/1م
- التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات – أبو ظبي – ط/2000/1م
- اتجاهات حديثة في التنمية للدكتور/ عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، الدار الجامعية الإسكندرية – 2000م
- العولمة في ميزان الإسلام، إصدار جمعية الإصلاح الاجتماعي، الكويت، ط/1421/1هـ – 2001م
- الكويت والتنمية الاجتماعية – قيادة وتخطيط ومشاركة شعبية وتوجه إنساني، مركز البحوث والدراسات الكويتية – وزارة التخطيط ، الكويت، 2001م

- التربية والانتماء الوطني – تحليل ونقد، للدكتور يعقوب أحمد الشراح، دار الفكر الحديث ، الكويت ، ط/1/2001م
- الرهان على المستقبل ، للدكتور جابر عصفور ، مكتبة الأسرة – الأعمال الفكرية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2004م
- الاصلاحية العربية والدولة الوطنية، تأليف/ علي أومليل، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – المغرب ، ط/2/2005م.
- المعرفة وصناعة المستقبل ، للدكتور أحمد أبو زيد ، كتاب العربي، الكويت، العدد/61/15 يوليو 2005م
- العولمة – تداعياتها وآثارها وسبل مواجهتها، تأليف/ رضى محمد الداعوق، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1/2005م – 1426هـ
- المرأة العربية والتنمية الاقتصادية ، تحرير/ هبة حندوسة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – صندوق النقد العربي، طبعة القاهرة، 2005م
- المجموعة الإحصائية السنوية – **Annualstatistical – 2005 – Abstract** – وزارة التخطيط – دولة الكويت – قطاع الإحصاء والتعداد، العدد/42/السنة 2005م
- المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان – ط/1/2006م
- المجتمع المدني في دول مجلس التعاون –مفاهيمه ومؤسساته وأدواره المنتظرة، إعداد/ الدكتور عدنان عبدالحميد القرش وآخرون، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (العدد 43) ، الناشر/ المكتب التنفيذي – مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط/1/2006م
- الثقافة والمعرفة البشرية، تأليف: ميشيل توماسيللو، ترجمة/ شوقي جلال، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد /328 /2006م

- السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديموقراطية، تأليف: نورينا هيرتس، ترجمة: صدقي حطاب، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد/336/2007م
- تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون) للدكتور علي خليفة الكواري، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان – ط/2/1996م
- تنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، للدكتورة / خديجة عمر ناصر ، الناشر / مركز الدراسات لعربي – الأوربي– باريس – فرنسا ، ط/1/1998م
- معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، للدكتور محمد غانم الرميحي، دار الجديد، بيروت – لبنان ، ط/3/1995م
- مستقبليات: مصر والعرب والعالم في منتصف القرن 21 ، للدكتور جلال أمين ، كتاب الهلال، مؤسسة دار الهلال ، القاهرة، أبريل 2004م، العدد/640
- نهاية عصر البترول – التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل ، تأليف: كولن كامبيل وآخرون، ترجمة الدكتور عدنان عباس علي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد/307/2004م

- <u>المنتديات والمؤتمرات</u>

- الثقافة والإعلام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (الملتقى الفكري الثاني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – 11–13 ديسمبر 1994م
- الخليج العربي – رؤى مستقبلية مجموعة مؤلفين، تحرير / عبدالخالق عبدالله ومعتز سلامة، بحوث ومناقشات المؤتمر السنوي لـ "وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ط/1/2001م
- انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي، منتدى التنمية – اللقاء التخصصي الثالث 16–17 مايو 2002م – دبي – الإمارات العربية

المتحدة (منتدى التنمية) مجموعة مؤلفين، تحرير الدكتور/ علي خليفة الكواري، الدوحة – 2002م
- أعمال المؤتمر الدولي الأول للحضارات المعاصرة: العولمة وحوار الحضارات – صياغة عالم جديد، مركز دراسة الحضارات المعاصرة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003م
- الإصلاحات السياسية في العالم العربي – أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة – المنعقدة في 25–26 ديسمبر 2004، تحرير ومراجعة د. شملان العيسى ود.أمين المشاقبة، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية – جامعة الكويت – العدد الأول/2005
- العصر العربي الجديد: الواقع والتحديات (والتحدي السياسي –الثقافي– التربوي– الإعلامي) أبحاث ومناقشات ندوة مهرجان الفريق الثقافي العاشر 5–7 يناير 2004م (الجزء الأول) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – ط/1/2005م
- أبحاث ندوة الثقافة والتنمية – مهرجان القرين الثقافي الرابع عشر – الفترة من 26–28– نوفمبر 2007م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – 2007م
- حلقة نقاشية – مجلس التعاون الخليجي – التحديات وسط أحداث أمنية متغيرة – مايو 1997م، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ط/1/1418هـ– 1998م
- حلقة نقاشية حول قضايا نفطية بالتعاون مع وزارة النفط الكويتية، (1999/5/17م) مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت – ط/1/1421هـ–2000م
- دول الخليج والعولمة – اللقاء السنوي الحادي والعشرين –3–4 فبراير 2000 – دبي الإمارات العربية المتحدة – (منتدى التنمية) – ط/1/الكويت 2000م
- ندوة الثقافة وقضايا الحياة العربية الراهنة "مهرجان الفريق الثقافي السادس" – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – 1999م – 2000م

- ندوة محو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير – 15–17 مايو 1999م (الجزء الثاني) – مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية – جامعة الكويت – ط/1421/1هـ – 2000م
- وقائع مؤتمر ملامح إستراتيجية المشروع الإسلامي في مطلع الألفية الثالثة تحت شعار: "الهوية في مواجهة العولمة"– العولمة0 الحقيقة – والأبعاد – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت – وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – 12–16 شعبان 1420هـ – 20–24 نوفمبر 1999م

- تقارير استراتيجية

- تقرير ارتيادي (إستراتيجي) مستقبل العالم الإسلامي – تحديات في عالم متغير – الإصدار الثاني 1425هـ – يصدر عن مجلة (البيان) الرياض – المملكة العربية السعودية – ط/1425/1هـ – 2004م
- التقرير الإستراتيجي الخليجي 2003–2004 (1) – مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية – الكويت – مؤسسة الأوراق الجديدة للنشر والتوزيع، الكويت، ط/2004/1م
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، سبتمبر (أيلول) 2005.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 – نحو الحرية في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية، المملكة الأردنية الهاشمية – عمان – 2005.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة – جمهورية مصر العربية – سبتمبر (أيلول) 2006م
- التقرير الإستراتيجي العربي – (2005–2006م) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – مؤسسة الأهرام – القاهرة – 2006م

- المجـــــلات والدوريات

- الاجتهاد: جملة – دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر – بيروت – لبنان – العددان/52 – 53 – السنة 13 – 2001 – 2002م – 1422هـ – مسألة الحضارة والعلاقات بين الحضارات – دراسات في الرؤى وأبعاد المأزق العربي الإسلامي.
- الاجتهاد – مجلة – دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر – بيروت – لبنان – العددان /55–56/السنة 15، 2002م/1423هـ – قضايا الثقافة العربية وأزماتها(2) – إشكاليات الفكر العربي وإشكاليات النهوض.
- الكلمة – مجلة – تصدر عن منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث – بيروت – لبنان – الشباب وثقافة العولمة، (مقال) للكاتب/ عبدالإله التاروتي، العدد/42/السنة11، 2004م – 1425هـ
- مجلة العلوم الاجتماعية – مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت – مج/34 العدد/3/2006م، المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان: دراسة سوسيولوجية ميدانية للمرشحات للانتخابات، بحث/ حسين عمر الخزاعي.
- مجلة الديموقراطية – مؤسسة الأهرام – القاهرة – هل فشلت الدولة الوطنية في العالم العربي (ملف) العدد/24/أكتوبر 2006م
- حوار العرب – مجلة فكرية ثقافية شهرية تصدرها: مؤسسة الفكر العربي، بيروت– لبنان – واقع الإعلام العربي وتحدياته (محور خاص) السنة الثانية – العدد/13/ديسمبر/2005م
- حوار العرب – مجلة فكرية ثقافية شهرية، تصدرها مؤسسة الفكر العربي، بيروت– لبنان – الأمن الثقافي العربي (محور خاص) السنة الثانية، العدد/24/نوفمبر / 2006م
- مجلة الثقافة العالمية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ملف المرأة ... قراءة جديدة لقضايا قديمة، العدد/72/السنة – 12/سبتمبر 1995م
- مجلة الثقافة العالمية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجتمع المدني وسياقاته (ملف) العدد/107/السنة العشرون– يوليو– أغسطس – 2001م

- مجلة الثقافة العالمية – يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، العولمة وأعمال الشغب ، (مقال) ، العدد/ 115/السنة الحادية والعشرون – نوفمبر– ديسمبر /2002م
- مجلة الثقافة العالمية: يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (مقال) ذاكرة النساء، و"وقت إعادة التفكير في كل شيء" (ملف) العدد/ 118/السنة/22/مايو – يونيو – 2003م
- مجلة الثقافة العالمية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (مقال) تخديم فقراء العالم، العدد/ 122/ يناير – فبراير، 2004م
- مجلة الثقافة العالمية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (المرأة: قضايا حواء: بين الأمس واليوم) (ملف) العدد / 136/ السنة الخامسة والعشرون – مايو – يونيو – 2006م
- مجلة الثقافة العالمية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (مقال) لماذا تتفوق الديموقراطيات؟ التعليم الجامعي – حقائق وأوهام وتحولات (ملف) العدد/137/يوليو – أغسطس 2006م
- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، العدد/123/ السنة 32 – رمضان 1427هـ – أكتوبر 2006م، سياسة العولمة وانعكاساتها على العمالة الوطنية في القطاع المصرفي بدولة الكويت، بحث د. عوض خلف العنزي.
- شؤون الأوسط – مجلة فصلية – تعنى بالإستراتيجيات الإقليمية – يصدرها مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت – لبنان – العولمة: الثقافة والمقاومة، (ملف) العدد/120/خريف 2005م